"عدالة": تقرير فعاليات
كانون الثاني-حزيران 2009

3 آب 2009

مدخل

يشدّد هذا التقرير على **الإنجازات الأساسية التي أحرزها مركز "عدالة"** في الأشهر كانون الثاني-حزيران 2009، كما يسلط الضوء على التأثير المركزي للمركز في سنته الـ 13 منذ بداية عمله، ويتناول بالتوصيف **فعالياته الهامة**. وكما يتضح من هذا التقرير، فإنّ "عدالة" أحرز عدة إنجازات قضائية وعدة نجاحات في المبادرات المتعلقة بمرافعاته الدولية. كما قدّم المركز التماساتٍ جديدةً ذات أهمية قصوى بغية دفع وتعزيز حقوق الفلسطينيين، سواءً أكانوا مواطني إسرائيل أم من سكان المناطق المحتلة، والدفاع عن هذه الحقوق. كما نشر "عدالة" مجلة قضائية جديدة وطرح مواقفَ وأعمالاً في مؤتمرات ولجان كثيرة دُعي إليها، في إسرائيل وخارجها.

"عدالة" مركز مستقلّ لحقوق الإنسان، ينشط من خلال مكتبيْه في حيفا وبئر السبع. ومنذ تأسيسه في تشرين الثاني 1996، يوفر المركز الخدمات للفلسطينيين العرب مواطني إسرائيل، الذين يصل تعدادهم إلى 1.2 مليون نسمة (حوالي 20% من سكان الدولة) وللفلسطينيين المقيمين في المناطق المحتلة.

تتمحور أهداف وغايات "عدالة" الأساسية في تحقيق المساواة في الحقوق الجمعية والحقوق الفردية للأقلية الفلسطينية العربية في إسرائيل، في مجالات مختلفة: الحقوق على الأراضي وحقوق التخطيط والبناء؛ الحقوق المدنية والسياسية؛ الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية؛ الحقوق الدينية؛ حقوق النساء وحقوق الأسرى. كما يعمل المركز للدفاع عن حقوق الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال. وفي سبيل تحقيق هذه الغايات، يقوم "عدالة" بما يلي:

- يطرح مسائلَ قضائية مبدئية أمام المحاكم الإسرائيلية وسلطات الدولة المختلفة؛
- يوفر الاستشارة القضائية للمواطنين وللتنظيمات غير الحكومية وللمؤسّسات العربية؛
- يتوجّه إلى المؤسّسات والمنتديات الدولية؛
- ينظم أيامًا دراسية ومؤتمراتٍ وينشر تقاريرَ تختصّ بالشؤون القضائية؛
- يمنح للمُتدرّبين في الحقوق وطلاب القانون والمحامين العرب الجدد تأهيلا وتدريبًا في مجال حقوق الإنسان.

ينقسم هذا التقرير إلى أربعة فصول: النشاط القضائي، المرافعة الدولية، التأهيل القضائي، والتطوير التنظيمي. وكما في التقرير السابق، توخّينا في هذا التقرير الاعتماد على تركيبة استعراضية أكثر سهولة للقراءة، من أجل استعراض نشاطاتنا أمام القراء بشكل أوضح. كما أضفنا أفكارًا أولية متعلقة بجميع التحدّيات التي واجهها المركز في النصف الأول من هذه السنة.

النشاط القضائي

التطوّرات المركزية

انتخابات 2009 والحكومة الجديدة برئاسة نتنياهو

أعضاء الكنيست العرب ومدير عام "عدالة" أثناء مداولة في لجنة الانتخابات المركزية، كانون الثاني 2009

قام أعضاء كنيست من أحزاب اليمين، في كانون الثاني 2009 وفي ذروة المعركة الانتخابية للكنيست، بتقديم طلبات إلى لجنة الانتخابات المركزية بمنع حزبيْن عربييْن من المشاركة في الانتخابات- التجمع الوطني الديمقراطي والقائمة العربية الموحدة-الحركة العربية للتغيير. وادّعى أعضاء الكنيست اليمينيون أنّ هاتين القائمتين خالفتا البند 7أ من قانون أساس: الكنيست، وأنّ حزب "التجمع" الذي يدعو إلى طرح "دولة جميع مواطنيها"، ينفي وجود إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. كما ادُّعي أنّ هاتين القائمتين تدعمان تنظيمات إرهابية و"دولا عدوة". وقد مثل "عدالة" "التجمع" و"الموحدة-العربية" في لجنة الانتخابات المركزية وادّعى أنّ لا أساس قانونيًا لشطبهما. وقررت لجنة الانتخابات شطب الأحزاب العربية، بدعم من الأحزاب المركزية الثلاثة: "كديما"، "الليكود" و"العمل".

قدّم "عدالة" استئنافًا إلى المحكمة العليا من 500 صفحة، باسم "التجمع" و"الموحدة-العربية". وتمحورت الادعاءات الرئيسة الواردة في الاستئناف في كون قرار لجنة الانتخابات المركزية شطب القائمتين متصفًا بلا معقولية متطرفة، كونه يناقض قانون الأساس ولأنه لا يُعقل وجود ديمقراطية إذا كانت الأقلية القومية غير ممثلة في الكنيست. وقامت المحكمة العليا بتركيبة موسّعة من تسعة قضاة بقلب قرار لجنة الانتخابات المركزية في أعقاب الاستئناف الذي قدمه "عدالة".
http://www.adalah.org/features/political/briefing_paper_disqualifications_Hebrew_Jan_2009.doc

حسن جبارين، مدير عام "عدالة"، يتحدّث عن شطب القوائم العربية
http://www.adalah.org/newsletter/heb/jan09/jan09.html

أفرزت الانتخابات التي جرت في شباط 2009 صعودَ حكومة يمين متطرفة إلى الحكم. وقد قامت أحزاب كثيرة في الائتلاف، ومن ضمنها "الليكود" و"يسرائيل بيتينو"، بطرح مضامين مناهضة للعرب في محور معاركها الانتخابية. وقد كان الشعار المركزي في حملة "يسرائيل بيتينو" الانتخابية "لا مواطنة من دون ولاء". وقد تحوّل هذا الحزب، بمعية هذا البلاغ العنصري، إلى ثالث أكبر حزب في الكنيست.

وجرى تعيين أفيغدور ليبرمَن، زعيم "يسرائيل بيتينو"، وزيرًا للخارجية ونائبًا لرئيس الحكومة. كما يتحكم حزبه بوزارات مسؤولة عن تطبيق القانون، مثل وزارة الأمن الداخلي (الشرطة)، كما أوصى ليبرمَن بتعيين يعقوب نئمان وزيرًا للقضاء،

والذي من المتوقع أن يواصل سعيه من أجل ضعضعة مكانة المحكمة العليا. كما أنّ رئاسة لجنة الدستور والقانون البرلمانية موجودة بأيدي "يسرائيل بيتينو".

وافتتح أعضاء الائتلاف دورة الكنيست **بفيض من اقتراحات القوانين المناهضة للعرب**. وقد أعدّت مشاريع القوانين هذه للمسّ بقدرة الفلسطينيين مواطني إسرائيل على المشاركة في الحياة السياسية في الدولة، ولتحويل المواطنة من حقّ إلى امتياز مشروط، إلى جانب تحويل التصريحات السياسية أو النشاطات التي تشكك في هوية الدولة اليهودية أو الصهيونية إلى مخالفات (يُنظر، مثلاً، إلى قانون النكبة)، كما هدفت إلى استخدام الخدمة العسكرية كتبرير للتمييز. وقد انتهج "عدالة" مبادرات قضائية وجماهيرية ضد مشاريع القوانين هذه، والمفصلة في الصفحات التالية. كما يتتبع المركز ويراقب إجراءات التشريع في الكنيست وهو يستعدّ لفعاليات أخرى.
http://www.adalah.org/newsletter/heb/jun09/Adalah_HRA_Briefing_note_Hebrew_28.6.09.pdf

معطيات

	مخطط لـ 2009	**أنجز في كانون الثاني-حزيران 2009**
مداولات قضائية مبدئية جديدة	15	**6**
تدخلات قضائية جديدة	+20	**29**
فوز/ خسارة	-	**6 فوز/ 3 خسارة**
متابعة ملفات غير منتهية	+40	**13**

إنجازات أساسية

قامت بلدية كرميئيل في أعقاب التماس قدّمه "عدالة" إلى المحكمة المركزية في حيفا في كانون الثاني 2009، بإلغاء **المنع الذي فرضته على إجراء دروس في السياقة في المدينة أيام السبت** والأعياد الإسرائيلية واليهودية. وأدّى المنع إلى إلحاق أضرار مادية بمُعلمي السّياقة العرب والمسّ بحقوقهم الدستورية كمواطني الدولة في حرية التنقل وحرية العمل.
http://www.adalah.org/features/social/carmiel%20dec.pdf

في شباط 2009 تبنت المحكمة العليا اتفاقًا كقرار حكم أبرم بين "عدالة" وبلدية عكا، **لإلغاء قانون مساعد بلدي ألحق الضرر بالمصالح العربية**. وقد منع هذا القانون البلدي المساعد أصحابَ المصالح التجارية في الأحياء المختلطة ذات الأغلبية اليهودية في عكا، من فتح حوانيتهم أيام السبت.
http://www.adalah.org/heb/pressreleases.php?pr=09_02_25

قامت بلدية صفد، وفي أعقاب استئناف قُدم إلى المحكمة العليا باسم 32 شخصًا من حي عكبرة في صفد وباسم جمعية "الجليل"، بطرح عطاء لتنفيذ أعمال **لوصل حيّ عكبرة بجهاز الصّرف الصّحي**. عكبرة هي الحيّ العربي الوحيد في صفد والحيّ الوحيد غير المربوط بجهاز الصّرف الصّحي البلدي. في تموز 2009 شارفت أعمال إقامة جهاز الصّرف الصّحي على الانتهاء.
http://www.adalah.org/heb/pressreleases.php?pr=09_01_26_2

السيد عباسي، صاحب مكتبة "كل شيء"، مع كتبه

في أعقاب التماس قُدّم إلى المحكمة العليا في كانون الثاني 2009، جرى تمديد الترخيص الممنوح إلى صاحب مكتبة "كل شيء" لسنة واحدة، **باستيراد كتب طبعت في سورية ولبنان عبر مصر والأردن**. وتعتبر مكتبة "كل شيء" أكبر مستورد للكتب العربية في إسرائيل. في البداية رفضت الدولة تجديد ترخيص الاستيراد الذي يملكه صاحب المكتبة منذ حوالي 30 سنة، بادعاء أنّ استيراد هذه الكتب يُعتبر "اتجارًا مع العدو وخرقًا لبند نظامي قائم منذ الانتداب البريطاني". ولا يزال الالتماس قائمًا لليوم في أعقاب مطلب "عدالة" بإلغاء سريان البند في كلّ ما يخصّ الكتب.
http://www.adalah.org/heb/pressreleases.php?pr=09_01_27

يُنظر إلى التقرير المنشور عن القضية في صحيفة ***LA Times***، *تحت عنوان "إسرائيل: القراءة مع العدو"*
http://latimesblogs.latimes.com/babylonbeyond/2009/02/israel-reading.html

أعلنت شركة "ماعتس" (الشركة الوطنية للطرقات) في أيار 2009 أمام المحكمة المركزية في تل أبيب أنها ستعمل على تحضير خطة **لربط البلدة العربية جسر الزرقاء بشارع الشاطئ**، وذلك في أعقاب التماس قدّمه "عدالة" في العام 2008. جسر الزرقاء هي البلدة العربية الوحيدة المحاذية لشارع الشاطئ، وهي البلدة الوحيدة أيضًا التي لا تتمتع بشارع ربط آمن يصلها بالشارع المركزيّ.

مشروع جديد: أملاك الغائبين الفلسطينيين

مُلك للغائبين معروض للبيع في السوق الحرة

بدأ "عدالة" في العام 2009 مشروعًا جديدًا يتعلق بحقوق الملكية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين. وفي أيار 2009 أرسل "عدالة" رسالة إلى المستشار القضائيّ للحكومة مُطالبًا فيها بإلغاء عطاءات طرحتها دائرة أراضي إسرائيل لبيع ممتلكات تابعة للاجئين الفلسطينيين، والقائمة في إسرائيل. منذ العام 2007 وحتى حزيران 2009 نشرت دائرة أراضي إسرائيل 300 عطاء لبيع أملاك "غائبين" في الناصرة وحيفا واللد وعكا و"روش بينا" (الجاعونة) و"بيت شآن" (بيسان).

كان قانون أملاك الغائبين-1950 القانون الأساسيّ الذي استخدمته إسرائيل للسيطرة على أراضٍ تابعة للاجئين وللنازحين. وبحسب التقديرات الإسرائيلية ومعاهد الأبحاث الفلسطينية ووكالات الأمم المتحدة، جرت السيطرة على 2-16 مليون دونم بواسطة هذا القانون. وقد نقلت هذه الممتلكات فيما بعد إلى القيّم على أملاك الغائبين، لتكون تحت وصايته إلى حين إيجاد حلّ سياسيّ للمشكلة. وادّعى "عدالة" أنّ "بيع هذه الأملاك يشكّل مصادرة أخرى لحق الملكية للاجئين الفلسطينيين، رغم المكانة القضائية والسياسية الخاصة التي تتمتع بها هذه الأملاك، وهو يخالف القانون الإسرائيليّ والقوانين الدولية". وما زال "عدالة" ينتظر الردّ.

تقرير عن بيع أملاك الغائبين بُثّ في قناة **"الجزيرة"**
http://www.youtube.com/watch?v=Hm1fTLwKuWQ

كما قام "عدالة" في حزيران 2009 بالبدء بمشروع قاعدة معطيات وخارطة تفاعلية، الأولَيْن من نوعهما، واللذان يوفران معلومات مفصلة حول الأراضي التي صادرتها الحكومة الإسرائيلية منذ قيام الدولة في العام 1948. كما تشمل قاعدة المعطيات معلوماتٍ تتعلق بالملكية على الأراضي في العام 1954 وبمجمل الممتلكات الفلسطينية التي انتقلت إلى أيدي إسرائيل وبمصادرات الأراضي وفق قانون شراء الأراضي (تصديق نشاطات وتعويضات)- 1953. وتستند قاعدة المعطيات إلى مصادر معلومات أولية من الحكومة الإسرائيلية إلى جانب مصادر فلسطينية وقواعد بيانات تابعة للأمم المتحدة. كما قام قضائيون ومختصون في التخطيط من "عدالة" بمعاينة أوامر مصادرة أصلية محفوظة في أرشيف الدولة وتحليلها. تشمل قاعدة المعطيات جميع هذه المعلومات في منظومة مريحة للمعاينة، بالعربية والعبرية والإنجليزية.
http://www.adalah.org/heb/pressreleases.php?pr=09_06_22

بيت في غزة هُدم كليًا في حملة "الرصاص المصبوب" في كانون الثاني 2009

بدأ الجيش الإسرائيلي في 27 كانون الأول 2008 عدوانًا على قطاع غزة، استمرّ حتى 18 كانون الثاني 2009. وقد أوردت وكالات الغوث التابعة للأمم المتحدة وتنظيمات فلسطينية تقاريرَ مفادها مقتل 1,440 فلسطينيًا، من بينهم 431 طفلاً و114 امرأةً، وجرح أكثر من 5,300 فلسطينيّ وهدم أكثر من 4,230 بيتًا، وذلك في الأسابيع الثلاثة للعدوان. وقد كان الضرر الحاصل خلال العدوان غيرَ مسبوق، خصوصًا إذا أخذنا بعين الاعتبار الحصار المضروب على غزة منذ العام 2007.

بادر "عدالة" لعدد كبير جدًا من الخطوات والفعاليات القضائية والقانونية خلال العدوان على غزة وبعده، بالتعاون مع تنظيمات حقوق إنسان فلسطينية وإسرائيلية.

نشاطات قضائية خلال العدوان على غزة

أُرسِلت رسالة إلى المستشار القضائي للحكومة وإلى مصلحة السّجون في 31 كانون الأول 2008، مطالبة بأن يحصل حوالي 1,000 أسير من عزة مُصنفين "أسرى أمنيين" وقابعين في السّجون الإسرائيلية، على إذن **باستخدام الهواتف** للاطمئنان على عوائلهم في غزة. وقد سمحت مصلحة السجون في أعقاب الرسالة للأسرى بإجراء مكاملة هاتفية واحدة. كما أنّ أبناء عائلات الأسرى من غزة ممنوعون من زيارتهم منذ العام 2007. وقد التمس "عدالة" المحكمة العليا ضد سياسة منع الزيارات.

وطالب "عدالة" في رسالتين وُجّهتا إلى وزير الأمن ورئيس الحكومة والمستشار القضائي للحكومة في 4 كانون الثاني، بوقف جميع الهجمات العسكرية الموجّهة ضد مراكز سكنية مدنية أو تلك التي يمكن أن تؤدي إلى قتل المدنيين؛ وبوقف الهجمات التي طالت **منشآت بنى تحتية مدنية** مثل مؤسّسات الحكم والمباني الجماهيرية. كما طالب "عدالة" بوقف الاعتداءات على أعضاء "حماس" الذين لم يكونوا ضالعين مباشرة في الأعمال الحربية، وفق القوانين الدولية الإنسانية. وقد حرر "عدالة" ونشر **مذكرة موقف** مفصّلة بهذا الصدد. لم يصل "عدالة" أيّ ردّ.
http://www.adalah.org/newsletter/heb/feb09/fathmeh_position_paper_18_2_2009_hebrew.doc

طالب "عدالة" في رسالة بُعثت بتاريخ 12 كانون الثاني 2009، مع مؤسّستي "الحق" و"الميزان"، المستشار القضائيّ للحكومة والمدعي العسكري بفتح تحقيق جنائيّ مستقل بخصوص قتل عشرات المواطنين الفلسطينيين في **قصف مدرستين تابعتين للأمم المتحدة في غزة**. وقد بدأت الأمم المتحدة في أعقاب الرسالة بإجراء تحقيق وطالبت إسرائيل بتعويضات.
http://www.adalah.org/newsletter/heb/jan09/9.php

قصف سيارة إسعاف في غزة في حملة "الرصاص المصبوب"

قام عدد من تنظيمات حقوق الإنسان الفاعلة في إسرائيل بتقديم التماسيْن طارئيْن إلى المحكمة العليا، بادّعاء انتهاك القوانين الدولية الإنسانية وقوانين حقوق الإنسان الدولية. وطالب الإلتماس الأول الذي قدّمه "عدالة" في 4 كانون الثاني 2009 **بوقف نيران الجيش الإسرائيلي الموجّهة ضد الطواقم الطبية وسيارات الإسعاف** وتمكين إخلاء الجرحى والقتلى. وطالب الإلتماس الثاني المقدّم في 7 كانون الثاني 2009 إسرائيلَ بضمان **تزويد الوقود وإصلاح شبكة الكهرباء**. وكان التيار الكهربائيّ قُطع عن حوالي مليون شخص من سكان قطاع غزة وعن المستشفيات والأجهزة الحيوية الأخرى، خلال الحملة. كما ظلّ حوالي 800 ألف إنسان من دون مياهٍ، فيما سالت المجاري في الشوارع. وقد ردّت المحكمة العليا الإلتماسيْن في 19 كانون الثاني 2009 (بعد انتهاء الحرب) وقرّرت: "يجب علينا أن نتأمل أنّ تعمل هيئة الوسائل الإنسانية (التي وضعتها الدولة) كما يجب ووفق ما أُلتِزم به" (الفقرة 23 والفقرة 27). ويثبت قرار الحكم أنّ المحكمة لم تأخذ بالحسبان وبشكل حقيقيّ مهمتها لتوفير المساعدة القانونية الفاعلة للضحايا.
http://www.adalah.org/features/gaza/NU_about_Gaza_Sup_Ct_decision_Hebrew[1].doc

رسالة بُعثت إلى المستشار القضائي للحكومة في 15 كانون الثاني 2009، بطلب وقف الجيش الإسرائيلي عن إلقاء **منشورات تحوي صورًا لبيوت مهدّمة** في غزة، دعا فيها السّكان إلى التعاون معه وتوفير المعلومات المتعلقة بالمواقع التي تُطلق منها الصواريخ، وتلك المتعلقة بأماكن اختباء "العصابات الإرهابية". وادّعى "عدالة" أنّ هذه الأعمال تُعتبر مجهودًا غير قانونيّ بحمل المواطنين على الضّلوع في الحملات العسكرية.
http://www.adalah.org/features/gaza/using%20the%20civilians%20for%20military%20targets.doc

مضايقة مناهضي الحرب في إسرائيل

فور بدء العدوان الإسرائيلي على غزة خرج فلسطينيون مواطنو إسرائيل إلى الشوارع للتعبير عن احتجاجهم على هذا العدوان. وبحسب سجلات الشرطة، جرت ما يقرب 230 مظاهرة واعتصامًا احتجاجيًا خلال فترة الحرب **واعتقل 831 متظاهرًا** (715 متظاهرًا من إسرائيل والقدس الشرقية والباقي من المناطق المحتلة). وقام "عدالة" بلعب دور مركزيّ في **توفير الاستشارة القضائية الطارئة** لعائلات المعتقلين. وجرى توجيه قسم من العائلات إلى النيابة العامة أو إلى محامين متطوعين، فيما مثل "عدالة" قسمًا آخر من المعتقلين. فعلى سبيل المثال، مثل "عدالة" ممثليْن عربييْن اعتقلا أثناء مظاهرة صامتة ضد العدوان، جرت في حيفا عشية رأس السنة الجديدة. وأطلقت المحكمة سراحهما في 1 كانون الثاني 2009. كما يواصل "عدالة" تمثيل أربعة متظاهرين شاركوا في المظاهرة التي جرت قبالة السّفارة المصرية في تل أبيب. وقد قُدّمت ضد الأربعة لوائح اتهام لمشاركتهم في تجمع غير قانوني والمشاركة في أعمال شغب ومضايقة الشرطيين أثناء أدائهم واجبهم والاعتداء عليهم.

كما تلقى "عدالة" خلال الحملة العسكرية عشرات الشكاوى من متظاهرين اعتدت عليهم الشرطة. ويتضح من هذه الشكاوى أنّ الشرطة طلبت من المتظاهرين أن يثبتوا أنّ لديهم **تصريحًا بالتظاهر** في حالات لا يستوجب فيها القانون استصدار تصريح. وقام "عدالة" بتركيز جميع الشكاوى بهذا الشأن وببعث رسالة إلى المستشار القضائي للحكومة، مطالبًا بأن ينقل تحييناتٍ إلى الشرطة بشأن التعليمات المتعلقة بحرية التظاهر.

بعث "عدالة" في 31 كانون الأول 2008 رسالة إلى المستشار القضائي للحكومة مطالبًا بأن يأمر "الشاباك" (جهاز الأمن العام) بالتوقف عن مضايقة ناشطين سياسيين فلسطينيين جراء نشاطاتهم الاحتجاجية ضد الحملة العسكرية. في آذار

2009 بعث المستشار القضائي للحكومة بردٍّ مفاده أنّ "الشاباك" مخوّل بالتحقيق مع مثل هؤلاء الناشطين لمنعهم من الإخلال بالنظام.

نشاطات قضائية: متابعة الاعتداءات العسكرية

بعث "عدالة" برفقة "الميزان" برسالة في نيسان 2009 إلى وزير الأمن والمستشار القضائي للحكومة والمدّعي العسكري العام، مطالبيْن بفتح تحقيق فورًا ومقاضاة الضباط الذين أصدروا أوامرَ إلى مرؤوسيهم باستخدام **المواطنين الفلسطينيين دروعًا بشرية** خلال العدوان على غزة. وتجري اليوم تحقيقات تتعلق باستخدام ثلاثة قاصرين كدروع بشرية. وقد أصدرت المحكمة العليا في العام 2005 ردًا على التماس سابق قدّمه "عدالة"، قرارَ حكم يقضي بأنّ استخدام الجيش الإسرائيلي للمواطنين الفلسطينيين كدروع بشرية في الحملات العسكرية يشكل انتهاكًا للقوانين الإنسانية الدولية، ومنعت الجيش من اللجوء إلى هذا الإجراء.
http://www.adalah.org/features/gaza/human_shields_letter_final.doc

بعث "عدالة" برفقة "الميزان" و"الحق" في حزيران 2009 برسالة إلى المستشار القضائي للحكومة وإلى المدّعي العسكري العام، مطالبين فيها بفتح تحقيق يتعلق بحادث **قتل الطفلتين** سعاد وأمل عبد ربو، جراء إطلاق جنود إسرائيليين للنار عليهم عن قرب، في حملة "الرصاص المصبوب".
http://www.adalah.org/features/gaza/abed%20rabu.doc

نشاطات قضائية ضد الحصار

جرى تقديم "إجراء سابق لالتماس للعليا" في شباط إلى المستشار القضائي للحكومة باسم مالكي سفينة لبنانية، مطالبين إسرائيل بإطلاق سراح السفينة التي حملت على متنها **مساعدات إنسانية لغزة**. وقد احتجز سلاح البحرية الإسرائيلي السفينة ومنعها من الإبحار. لا تزال السفينة محتجزة في إسرائيل في حزيران 2009. ويقوم محامون خصوصيون بتمثيل أصحاب السفينة.
http://www.adalah.org/features/gaza/tali%20ship.doc

بعث "عدالة" في نيسان 2009، بالتعاون مع "الميزان"، برسالة إلى مديري بنك إسرائيل ومؤسسة التأمين الوطني ووزير المالية بطلب نقل **مخصصات الإعاقة إلى حوالي 730 عاملاً فلسطينيًا من غزة**، يستحقون هذه المخصصات. وقد جُرح هؤلاء العمال أثناء عملهم في إسرائيل ودفعوا الضرائب والتأمين الوطني قبل إصاباتهم. وقد دفعت إسرائيل لهم مخصصات إعاقة في السنوات الأخيرة. ويدّعي التأمين الوطني أنه لا يمكنه تحويل الأموال لهم لأنّ بنك إسرائيل أوقف جميع المعاملات التجارية مع البنوك في غزة.
http://www.adalah.org/features/gaza/gaza%20compensation.doc

بعث "عدالة" برسالة في أيار 2009 إلى وزير الأمن باسم مجموعة من **الصحافيين العرب**، مواطني إسرائيل، ومركز "إعلام" للإعلام، مطالبين بالحصول على تصاريح لدخول قطاع غزة، لتوفير التقارير والأخبار من مصدرها الأول، حول ما يحدث هناك. رُدّت الطلبات.
http://www.adalah.org/features/gaza/journalist.doc

سفينة صيادين غزيين قصفتها سفينة إسرائيلية في شاطئ غزة
(تصوير: FreeGaza.org)

بُعثت رسالتان في أيار 2009 إلى وزير الأمن والمدّعي العسكري العام، بطلب منع سلاح البحرية الإسرائيليّ من إطلاق النار على الصيادين الفلسطينيين وبتحرير السفن المحتجزة، وبتوسيع الحيّز المسموح للصيد من ثلاثة أميال بحرية إلى 20 ميلاً بحريًا، كما اتفق في السابق مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وتوفر صناعة الصيد الاحتياجات الحياتية الأساسية لحوالي 35 ألفًا من سكان غزة. وقام سلاح البحرية الإسرائيلي في الأشهر الأخيرة بزيادة الاعتداءات على الصيادين.
http://www.adalah.org/features/gaza/fishermen.doc

ملفات مبدئية وتدخلات قضائية جديدة

حقوق التخطيط والأراضي

تقديم استئناف في كانون الثاني 2009 إلى لجنة الاستئنافات المرافقة للجنة التخطيط والبناء اللوائية- لواء الشمال، باسم عائلة سواعد، بعد أن قررت لجنة التخطيط والبناء المحلية-مسغاف عدم منح العائلة **تراخيص بناء على قطعة أرض بملكيتها الخاصة** في البلدة اليهودية كمون. في آذار 2009 قررت اللجنة اللوائية إعادة المسألة إلى اللجنة المحلية.
http://www.adalah.org/heb/pressreleases.php?pr=09_01_26_1

تقديم التماس في آذار 2009 إلى المحكمة اللوائية في حيفا باسم 43 عربيًا من سكان دالية الكرمل. وقد عارض الملتمسون قرار سلطات التخطيط التي صدّقت على **خارطة هيكلية جديدة للبلدة**، وطالبوا بتحضير خارطة جديدة. وسيؤدّي تطبيق الخارطة إلى هدم حوالي 600 بيت والمسّ بتطوير البلدة مستقبلاً.
http://www.adalah.org/newsletter/heb/mar09/1.php

وُجّهت رسالة في أيار 2009 إلى دائرة أراضي إسرائيل والمستشار القضائي للحكومة ووزير المالية، مطالبة بإلغاء قرار "الدائرة" **بمنح تخفيض لجنود الاحتياط لشراء أراضٍ للسكن**، عن طريق خفض المدفوعات بـ 15% عن السعر المتداول. ويستند قرار دائرة أراضي إسرائيل إلى برنامج مناطق الأفضلية القومية الذي ألغته المحكمة العليا في العام 2006 في أعقاب التماس قدّمه "عدالة".
http://www.adalah.org/features/land/first_letter_29.5.09.doc

توجيه رسالة إلى المستشار القضائي في حزيران 2009 مطالبة باتخاذ خطوات ضد بلدتين تعاونيتين في مجلس مسغاف الإقليمي. فقد قامت البلدتان بتغيير دستوريهما بحيث صار يُطلب من السكان إعلانهم خطيًا بأنهم يؤمنون **بقيم الصهيونية ويحتفلون بالأعياد اليهودية ويدعمون الاستيطان في أرض إسرائيل**.

حاجز شرطيّ عند مدخل ترابين الصانع، أيار 2009

توجيه رسالة في أيار 2009 إلى قائد اللواء الجنوبي في الشرطة، بطلب الإزالة الفورية **لحواجز أقامتها الشرطة** في جميع طرقات المداخل للقرية العربية البدوية ترابين الصانع (عمرة) في النقب. وقد منعت الشرطة سكان القرية من الدخول إلى بيوتهم من دون أن يُجروا عليهم تفتيشًا.
http://www.adalah.org/features/naqab/ammarah.doc

طالب "عدالة" في رسالة بعثها في حزيران 2009 إلى وزير القضاء والمستشار القضائي للحكومة ودائرة أراضي إسرائيل، بوقف إجراء تشريعيّ جديد هدفه التصديق على **"استيطان الأفراد"** –وهي مساحات واسعة من أراضي الدولة أعطيت إلى عائلات منفردة في النقب- كون تملّك هذه الأراضي مخالفًا للخرائط الهيكلية التي صُدّقت في اللجان المحلية والإقليمية، كما أنّ المباني التي أقيمت على هذه الأراضي أقيمت من غير ترخيص ومن دون طرح عطاء كما يتوجّب. وما زال التماس قدّمه "عدالة" إلى المحكمة العليا في العام 2006 ضد مخطط "طريق النبيذ" عالقًا في المحكمة، وهو المخطط الذي منح ترخيصًا لاستيطان الأفراد.

حقوق اجتماعية واقتصادية، الحق في التعليم

العمل

قدّم "عدالة" في نيسان 2009، وبرفقة جمعية "صوت العامل"، دعوى إلى محكمة العمل القطرية في تل أبيب، باسم عاملَيْن عربيَيْن فُصلا من "قطارات إسرائيل". وادّعى "عدالة" أنّه ليس بوسع "قطارات إسرائيل" اللجوء إلى **الخدمة العسكرية** كمعيار لتشغيل العاملين أو لفصلهم. وفي حال لم يُلغَ القرار فإنّ 130 عاملاً عربيًا يعملون اليوم في "قطارات إسرائيل" قد يخسرون أماكن عملهم. وينتظر الطرفان قرار المحكمة بخصوص مطلب استصدار أمر منع.
http://www.adalah.org/newsletter/heb/apr09/14.php

طالب "عدالة" في رسالة بعثها في شباط 2009 إلى وزارة الزراعة، باسم المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب، بتأجيل الإجراء الذي طُلب من المزارعين العرب البدو بموجبه إبراز **تصديقات رسمية من سلطات الضريبة** من أجل الحصول على مساحات رعي و"كوتا" مياه، وذلك لمنع إلحاق خسائر كبيرة بالمزارعين.
http://www.adalah.org/features/economic/grazing%20sheep.doc

الصحة

بعث "عدالة" برسالة في شباط 2009 إلى وزير الصحة والمستشار القضائي للحكومة بطلب ضمّ **فحوصات MRI لتشخيص سرطان الثدي** إلى سلة الخدمات الصحية. وما زال "عدالة" بانتظار الردود الجوهرية الأخرى من وزارة الصحة.
http://www.adalah.org/features/health/mri.doc

بعث "عدالة" بالتعاون مع "أطباء لحقوق الإنسان" برسالة في أيار 2009، إلى وزير الصحة وخدمات الصحة العامة، بطلب تشغيل **أطباء أطفال وأطباء نساء** في 11 عيادة تعمل في القرى غير المعترف بها في النقب، والتي توفر الخدمات لآلاف المؤمَّنين. وردًا على الرسالة، ادّعوا في وزارة الصحة وخدمات الصحة العامة أنّ أطباء العائلة الذين يعملون في العيادات اليوم يوفرون الخدمة اللائقة وأنّ بوسع سكان القرى غير المعترف بها السّفر إلى العيادات الكائنة في البلدات اليهودية المجاورة.

تعليم

بُعثت في آذار 2009 رسالة إلى وزير المعارف مطالبة باتخاذ "خطوات خاصّة" فورية، من أجل القضاء على ظاهرة **الأمية لدى النساء العربيات البدويات** في النقب. وينشط "عدالة" في هذا الشأن بالتعاون مع "سدرة"، وهو تنظيم لدفع حقوق النساء البدويات.
http://www.adalah.org/features/education/literacy.doc

طالب "عدالة" في رسالة موجهة إلى رئيس الحكومة ورئيس اللجنة الوزارية للشؤون التشريعية ووزير المعارف في حزيران 2009، برفض مشروع القانون الذي يخصّص **ميزانية مضاعفة للمدارس المتدينة (الحريدية) في التعليم المستقل**، وذلك من طرف وزارة المعارف والسلطات المحلية أيضًا. كما ورد في رسالة "عدالة" أنّ مشروع القانون هذا يميز ضد المدارس العربية الخاصة، المسيحية والمسلمة. وقد رُدّ مشروع القانون في حزيران 2009.
http://www.adalah.org/heb/pressreleases.php?pr=09_06_29_9

الحقوق الاجتماعية

طالب "عدالة" في رسالة بُعثت في آذار 2009 إلى المستشار القضائي للحكومة، بإلغاء بند وارد في اتفاق الائتلاف الحكومي الموقع بين "الليكود" و"شاس"، يقضي بإلغاء **مخصصات الأطفال** عن عائلات لا يرتاد أبناؤها المدارس بشكل منتظم، أو أنهم لم يتلقوا التطعيمات المفروضة وفق برامج وزارة الصحة. وسيمسّ هذا الاتفاق بالأساس بالعائلات العربية

البدوية التي تعيش في ظروف وجودة حياة تُعدّ الأكثر تدنيًا في إسرائيل. في تموز 2009 قرّرت لجنة الاقتصاد التابعة للكنيست تأجيل التصويت حول هذا التقييد الاقتصادي إلى السنة القادمة.
http://www.adalah.org/features/economic/shas.doc

بُعثت رسالة في نيسان 2009 إلى المديرة العامة لمؤسّسة "التأمين الوطني"، في محاولة لتوسيع سريان قانون التأمين الوطني-1995، وذلك لمنع التمييز في **مخصّصات الإعاقة** بين اليهود (المهاجرين إلى إسرائيل وفق قانون العودة) وبين "غير اليهود" (وخصوصًا العرب، الذين لا يمكنهم الهجرة إلى إسرائيل وفق قانون العودة، إلا أنهم يحصلون على مكانة إقامة وفق لمّ الشمل). وقد ردّت مؤسّسة "التأمين الوطني" بأنّ اليهود المهاجرين إلى إسرائيل يستحقون الامتيازات والحقوق الخاصة في الدولة اليهودية.
http://www.adalah.org/features/social/dis.doc

جرى تقديم "إجراء سابق لالتماس للعليا" إلى المستشار القضائي للحكومة في أيار 2009، مطالبًا وزارة المعارف بتجديد صرف الميزانية المخصّصة لتشغيل مُعاونة تعمل مع **طفل بدويّ مُعوّق**، كي يكون بوسع الطفل ممارسة حقه في التعليم. وقد اضطر الطفل، في أعقاب تقليصات في وزارة المعارف، للخروج يوميًا من المدرسة قبل انتهاء الدوام الدراسي.
http://www.adalah.org/features/social/asistant.doc

حقوق الأسرى والمعتقلين/ الاحتجاج السياسي

قرّرت مصلحة السجون تغيير قرارها **منع إدخال الكتب إلى السّجون**، في أعقاب التماس قدّمه "عدالة" في أيار 2009 إلى المحكمة المركزية في الناصرة، باسم أسير سياسيّ عربيّ. وأعلنت مصلحة السجون أنها طوّرت آلية جديدة لتوفير الكتب للأسرى، عن طريق طلبها بواسطة "الكنتينا" في السجن. وفي أعقاب معارضة "عدالة" أمرت المحكمة مصلحة السجون بصياغة نظم واضحة تنظم إدخال الكتب إلى الأسرى.
http://www.adalah.org/features/gaza/fishermen.doc

قُدّم الإلتماس الوارد أعلاه بعد اتخاذ الخطوات القضائية التالية:

توجيه رسالة مستعجلة إلى وزير القضاء في آذار 2009، بطلب منع أية محاولة للتشديد من **التقييدات المفروضة على الأسرى السياسيين الفلسطينيين المعتقلين في إسرائيل**. وشملت التوصيات بتشديد هذه التقييدات منعَ زيارات العوائل والدورات الأكاديمية والتقدم لامتحانات "البجروت" ومشاهدة التلفاز وقراءة الجرائد. وقد صيغت التوصيات في أعقاب فشل المحادثات بين إسرائيل و"حماس" حول إطلاق سراح الجنديّ الإسرائيليّ غلعاد شليط المحتجَز في غزة.
http://www.adalah.org/features/prisoners/letter%20fredman%202.doc

وُجهت رسالة في نيسان 2009 إلى المستشار القضائي للحكومة ومصلحة السجون، إلى جانب تقديم "إجراء سابق لالتماس للعليا"، ضد السياسة الجديدة للتشديد في ظروف اعتقال الأسرى الفلسطينيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية. وشمل التشديد **منعًا باتًا من إدخال الكتب إلى السجون وقطع بثّ قنوات التلفزة العربية**.
http://www.adalah.org/features/prisoners/books.doc

وُجهت في شباط 2009 رسالة إلى وزير القضاء مطالبة بإلغاء البند النظامي رقم 3 من النظم المتبعة (التماسات الأسرى)-1980. ويُمكّن هذا البند المحاكمَ اللوائية من النظر في الالتماسات المُقدّمة من طرف الأسرى في داخل السجون، وليس في المحاكم العلنية خارج السجون.
http://www.adalah.org/newsletter/heb/feb09/2.php

طالب "عدالة" في رسالة وجّهها إلى وزير الأمن الداخلي ومصلحة السجون، في حزيران 2009، بإغلاق **قسم الحبس الإنفراديّ** فورًا في سجن النساء "نفيه ترتسا". كما طالب "عدالة" بفتح تحقيق جنائيّ ضد قادة السجن وسجانيه الذين يتحملون المسؤولية عن تعذيب الأسيرات المعتقلات في "نفيه ترتسا" والتنكيل بهنّ. ووُجِّهت الرسالة باسم "عدالة" و"أطباء لحقوق الإنسان- إسرائيل" و"الميزان" وعيادة حقوق الأسرى وإعادة تأهيلهم في جامعة حيفا. كما طالب "عدالة" بمنع تكبيل الأسيرات إلى أسرّتهنّ كشكل من أشكال العقاب.
http://www.adalah.org/features/prisoners/final._letter._naveh_titrza.doc

مظاهرة ضد حملة "الرصاص المصبوب" في تل أبيب، كانون الثاني 2009

كما مثل "عدالة" في المحاكم 15 أسيرًا اعتقلوا **بعد مشاركتهم في المظاهرات** ضدّ الحرب على لبنان في العام 2006 وضدّ العدوان على غزة مطلع 2009. وفي جميع الحالات ادّعى "عدالة" أنّ الشرطة اعتقلت المتظاهرين خلافًا للقانون ولأسباب سياسية. وقد عانى بعض المعتقلين إصابات بالغة أثناء اعتقالهم. تفاصيل هذه الملفات سرية.

وبدأ "عدالة" في العام 2009، أيضًا، بتمثيل أعضاء كنيست عرب في إجراءات استماع جرت قبل تقديم لوائح اتهام، أمام المستشار القضائي للحكومة ونيابة الدولة. **وقد اتهم أعضاء الكنيست بـ "مخالفات سياسية"**، مثل تنظيم حجّ لرؤساء الطائفة الدرزية إلى مواقع مقدّسة في سورية (دولة عدوّ وفق القانون الإسرائيلي) والاعتداء على شرطيين وجنود في المظاهرات ضد جدار الفصل في الضفة الغربية وحرب لبنان العام 2006. وادّعى "عدالة" أنّ أعضاء الكنيست أدّوا واجبهم أمام الجمهور الذي انتخبهم وبأنّ لوائح الاتهام قُدّمت ضدّهم في أعقاب تحقيقات كاذبة ومستخفة أجرتها الشرطة.

ملفات عالقة- متابعة

أمرت المحكمة العليا الدولة، في المداولة التي جرت في كانون الثاني 2009 في التماس قدّمه "عدالة"، بتقديم ردّ توضح فيه لماذا لا تعتبر الدولة أنّ لجان القبول في أكثر من 500 بلدة تعاونية في إسرائيل غير قانونية، في الوقت الذي لا تسمح فيه هذه اللجان للعرب مواطني إسرائيل بالسّكن في هذه البلدات، استنادًا إلى معيار "المُلاءَمة الاجتماعية".
http://www.adalah.org/newsletter/heb/jan09/4.php

جرت في كانون الثاني وشباط 2009 مداولات في المحكمة اللوائية في القدس، في الالتماس المقدّم ضد **تقييدات السنّ في القبول لدراسة الطبّ** في جامعة تل أبيب، حيث تُميّز هذه التقييدات ضد الطلاب العرب سلبًا. وتجري المحكمة الآن من خلال إجراء مدني. وتعينت المداولة القادمة لشهر كانون الأول 2009.

بيت مهدم في القرية العربية البدوية غير المعترف بها، خشم زنة في النقب

جرت مداولة لعرض القرائن في محكمة الصلح في بئر السبع في النصف الأول من العام 2009، وذلك في الدعاوى التي قدمها "عدالة" لإلغاء **أوامر إخلاء** استصدرت بحق 1,000 شخص من سكان القرية العربية البدوية عتير أم الحيران وضد **أوامر هدم** لـ 33 بيتًا في القرية. وجرت مداولات لاستعراض القرائن أيضًا في المحكمة التي يديرها "عدالة" ضد أوامر هدم استصدرت ضد البيوت في قرية السرة.

يُنظر إلى التقرير المُعنوَن "إخلاء وأكثر"، "هآرتس"، 2009/2/27.
http://www.haaretz.co.il/arch/objects/pages/ArchPrintArticle.jhtml

صدّقت محكمة العمل اللوائية في شباط 2009 على قرار **إبعاد عاملة عربية** عملت في وزارة الصحة لأكثر من 30 سنة وحصلت على جوائز كثيرة لتفوّقها، وذلك بعد أن شاركت في مظاهرة ضدّ الحصار على غزة. وفي أعقاب جلسة استماع في اللجنة التأديبية التابعة للخدمات العامة، ما زالت المفاوضات مستمرّة لبلورة تسوية بشأنها.
http://www.adalah.org/newsletter/heb/feb09/1.php

نظرت المحكمة العليا بتركيبة موسّعة من سبعة قضاة في كانون الثاني وآذار 2009، في الالتماس المقدّم ضد التعديل الحاصل على قانون النظم الجنائية، الذي يُشرعِن اللجوء إلى **ظروف اعتقال مشدّدة جدًا** ضد المعتقلين المشتبهين بمخالفات أمنية. قدّم مركز "عدالة" الإلتماس في آذار 2008، بالتعاون مع اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل. وفي خطوة استثنائية قررت التنظيمات الثلاثة سحب الاستئناف في آذار 2009، في أعقاب قرار غير مسبوق وغير قانوني من طرف المحكمة، بالنظر في معلومات سرية قدمها "الشاباك"، بحضور طرف واحد فقط، في هذا الالتماس المبدئي.
http://www.adalah.org/newsletter/heb/mar09/3.php

قرّرت المحكمة العليا في آذار 2009، وبعد خمس سنوات من المداولات القضائية، ردّ التماس قدمه "عدالة" باسم زعامات دينية إسلامية، والذي طالب بإلزام وزير الأديان بصياغة نظم تحافظ على **الأماكن المقدسة للمسلمين** في إسرائيل. وقد أعلن في إسرائيل عن 135 موقعًا مقدسًا، كلها يهودية. وقررت العليا أنه يمكن الاكتفاء بالتزام الدولة بتخصيص ميزانية صغيرة للحفاظ على الأماكن الإسلامية المقدسة، وأنّ الإعلان عن أماكن مقدسة للمسلمين يمكن أن يكون "مسألة حسّاسة".
http://www.adalah.org/newsletter/heb/mar09/2.php

قدّم "عدالة" في نيسان 2009 اعتراضًا إلى المحكمة المركزية في الناصرة لعرض دليل سرّي من طرف الدولة، في غياب الملتمس، وذلك في ملف يتمحور في طلب أسير سياسيّ، عربيّ فلسطينيّ مواطن إسرائيل، السماح له **بالاختلاء إلى زوجته** لإنجاب الأطفال. وطلبت الدولة عرض أدلة سرية بادّعاء أنها توضح معارضتها لطلبه.
http://www.adalah.org/newsletter/heb/apr09/12.php

نظرت المحكمة العليا في آذار 2009 بتركيبة موسعة من سبعة قضاة، في التماس "عدالة" ضد التعديلات الجديدة على **قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل** (أمر الساعة)- 2003، الذي وسّع من المنع المضروب على لمّ شمل العائلات الفلسطينية من مواطني إسرائيل مع الفلسطينيين من المناطق المحتلة، حتى إذا كان الزوج(ة) من "دول عدوة"، وهي لبنان وسورية وإيران والعراق. ورفقة الادعاءات التلخيصية قدّم "عدالة" إلى المحكمة ثلاث مذكّرات موقف من مختصّين من Open Society Justice Initiative وقضائيين من جنوب أفريقيا وبريطانيا. ما زال الملف عالقا قبل إصدار قرار نهائيّ فيه.

http://www.adalah.org/heb/pressreleases.php?pr=09_03_16

قبل المداولة التي جرت في "العليا" بشأن الالتماس ضد قانون المواطنة، آذار 2009

المحامية سوسن زهر من "عدالة" تتحدث عن الالتماس ضد قانون المواطنة

http://www.adalah.org/newsletter/heb/mar09/mar09.html

حضر مئات المتضررين والتنظيمات الفلسطينية ورؤساء البلديات جلسة لجنة التخطيط والبناء في القدس في نيسان 2009، التي تناولت الاعتراضات التي قدمها "عدالة" والائتلاف المدني للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، على "شارع الطوق" الشرقي. وقد أُجّلت المداولة لأنّ بلدية القدس لم ترسل بمندوب عنها ليقدم الردود على الاعتراضات. لم يُعيّن موعد جديد للجلسة القادمة.

http://www.adalah.org/newsletter/heb/apr09/apr09.html

نظرت المحكمة العليا في أيار 2009، ولأول مرة، في التماس قدّمه في العام 2007 مركز "عدالة" والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان- غزة و"الحق"، حيث طالبوا بفتح تحقيق جنائيّ في الأحداث التي أدّت إلى **قتل عشرات المواطنين وهدم جارف للبيوت** في حملتين عسكريتين إسرائيليتين في غزة: "كيشت بَعنان" (أيار 2004) و"يَمي تشوفاه" (تشرين الأول 2004). وادّعت الدولة أنّه يجب ردّ الالتماس كونه يستند إلى تسويغات جارفة. وادعى "عدالة" في ردّه أنّ الالتماس يورد شهادات كثيرة على خروقات لمعاهدة جنيف الرابعة وأنّ القوانين الدولية تلزم الدولة بالتحقيق في هذه الجرائم. ولا يزال الالتماس عالقًا بانتظار القرار.

http://www.adalah.org/heb/pressreleases.php?pr=09_05_06

أجرت محكمة العمل القطرية، بتركيبة سبعة قضاة، مداولة في التماس "عدالة" الذي طالب بتسيير التعديل على **قانون التقاعد الإلزامي** على جميع العاملين فوق سن الـ 18 عامًا. ولا يزال الالتماس قائمًا قبل الحسم.

أمرت المحكمة العليا في حزيران 2009 مؤسسة التأمين الوطني ووزارة الصناعة والتجارة والتشغيل بتفسير سبب منع **مخصصات ضمان الدخل** عن كل من يملك أو يستخدم سيارة، وفق التعديل الجاري على قانون ضمان الدخل- 1982. وقد استصدرت المحكمة أمرًا احترازيًا ردًا على الالتماس الذي قدّمه "عدالة" و"صوت العامل" ومُتلقو مخصّصات ضمان الدخل في آذار 2008.

http://www.adalah.org/heb/pressreleases.php?pr=09_06_16

المسجد الكبير في بئر السبع، حزيران 2009

أجرت المحكمة العليا في حزيران 2009 مداولة في الالتماس الذي قدّمه "عدالة" في العام 2002، والذي طالب فيه بفتح **المسجد الكبير في بئر السبع** للصلاة مجددًا. ومنحت المحكمة للطرفين مهلة 60 يومًا إضافية للتوصل إلى اتفاق مقبول عليهما، قبل أن تصدر قرارها في الموضوع. وادّعت بلدية بئر السبع أنّ "فتح المسجد للصلاة سيمسّ بالأمن العام في المدينة". وقد منعت بلدية بئر السبع منذ قيام الدولة المسلمين من الصلاة في المسجد. وكان مبنى المسجد قد تحول في السابق إلى محكمة ومعتقل ومتحف إلى حين إغلاقه في العام 1991. ومن وقتها والمبنى مهمل.
http://www.adalah.org/heb/pressreleases.php?pr=09_06_04

تطورات مركزية

إحتلال، كولونيالية أم أبرتهايد؟ تقييم مجدد للممارسات الإسرائيلية في المناطق المحتلة وفق القوانين الدولية: بادر مجلس دراسة العلوم الإنسانية في جنوب أفريقيا (HSRC) لإجراء هذا البحث، كي يقوم بفحص فرضية طرحها بروفيسور جون دوغارد في تقرير قدّمه في كانون الثاني 2007 إلى مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، في إطار مهامه كمقرر خاص للأمم المتحدة حول وضع حقوق الإنسان في المناطق المحتلة. وطرح بروفيسور دوغارد السؤال التالي: "إسرائيل تسيطر على المناطق المحتلة، بوضوح، بواسطة احتلال عسكريّ. عناصر الاحتلال هي أشبه بأشكال من الكولونيالية والأبرتهايد، خلافًا للقوانين الدولية. ما هي الإسقاطات القضائية لنظام احتلال متواصل ذي مميزات كولونيالية وأبرتهايدية، على الشعب الواقع تحت الاحتلال، على القوة المحتلة وعلى دول ثالثة؟" وقد أسهم في البحث كلّ من: "الحق"، "عدالة"، مجموعة محامين وحقوقيين من الأكاديمية من إيرلندة وإسرائيل وجنوب أفريقيا وبريطانيا والضفة الغربية، حيث يحاول البحث الإجابة على هذا السؤال، وهو يمتد (البحث) على 300 صفحة.

لمعاينة موجز للبحث يُنظر إلى:
http://www.hsrc.ac.za/Media_Release-378.phtml

نقاش على شرف البحث في لندن، أيار 2009

وقامت رينا جبارين، مديرة قسم المرافعة الدولية في "عدالة"، بتقديم محاضرة تتعلق بإسقاطات نتائج البحث على كلّ ما يخصّ المرافعة الدولية، وذلك في نقاش جرى على شرف نشر البحث في أيار 2009 في مدرسة الدراسات الآسيوية والشرقية في لندن (SOAS). كما حاضرت جبارين في مجلس العموم البريطاني في نقاش خاص نظمته Britain-Palestine All Party Parliamentary Group. وقد شاركت جبارين في هذه الفعاليات بدعم من HSRC. وستجري في النصف الثاني من العام 2009 مؤتمرات وسمينارات تتعلق بالبحث، في الضفة الغربية وإسرائيل وجنوب أفريقيا.

لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة (CAT) نشرت استنتاجاتها النهائية حول إسرائيل في أيار 2009. وشملت الإستنتاجات تطرقا للكثير من المسائل التي طُرحت أمام اللجنة– خطيًا وشفويًا- "عدالة"، "الحق"، "الميزان"، DCI-Palestine، "أطباء لحقوق الإنسان- إسرائيل" واللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل. وأسهم "عدالة" في بحث تطرق إلى عشر مسائل متعلقة بالتعذيب والمعاملة القاسية وغير الإنسانية والمُذلة. وقدمت التنظيمات تقريرًا مشتركًا إلى اللجنة في أيلول 2008 ونيسان 2009 وشاركت في المداولات في جنيف التي تطرقت فيها اللجنة إلى إسرائيل (المحامية فاطمة العجو مثلت "عدالة"). وتطرقت اللجنة في استخلاصاتها إلى أسئلة هامة تتعلق بما أسمته "ادعاءات مثابرة ومتواصلة ولا نهائية" حول تعذيب إسرائيل للفلسطينيين ومعاملتهم بقسوة وفظاعة، ودعت إلى إجراء تحقيق مستقلّ حول عملية "الرصاص المصبوب" في غزة. كما أجريت لقاءات مع موظفي الأمم المتحدة العاملين في اللجنة حول التعذيب، ومع مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة والضالعة في الاعتقالات الاعتباطية ومع المقرّر الخاص للأمم المتحدة للمناطق المحتلة، ومع رئيس فرع معاهدات الأمم المتحدة ورئيس وحدة المجتمع المدني في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وجرت المشاركة في النقاشات وكتابة التقارير بدعم من المفوضية الأوروبية.
http://www.adalah.org/features/gaza/Final%20CAT%20Press%20Release%2020%20May%202009.pdf

يمكن معاينة الوثائق ذات العلاقة بجلسات اللجنة بما يخصّ إسرائيل في الرابط:
http://www2.ohchr.org/english/bodies/cat/cats42.htm

معطيات

	مخطط لـ 2009	أنجز في كانون الثاني-حزيران 2009
تقارير، رسائل أو مرافعة في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي	10-8	**12**
لقاءات تحيين مع ممثلي السفارات الأجنبية وأعضاء برلمان من دول مختلفة	**لقاءات متفرقة**	**5+ تحيينات روتينية**
مرافعة في الولايات المتحدة		**مخطط لخريف 2009**
مشاركة في مؤتمرات دولية وسمينارات وشبكات في مجال حقوق الإنسان	12-10	**8**

لقاءات تحيين مع دبلوماسيين وممثلي سفارات

لقاء رؤساء تنظيمات حقوق الإنسان مع رئيس الولايات المتحدة سابقًا، جيمي كارتر، في القدس، حزيران 2009

إلتقى مدير عام "عدالة"، حسن جبارين، ومديرون عامّون ومديرو الأقسام القانونية في تنظيمات حقوق إنسان رائدة في إسرائيل، مع **رئيس الولايات المتحدة الأمريكية سابقًا، جيمي كارتر**، وذلك في حزيران 2009. وأجرى كارتر سلسلة لقاءات في إسرائيل وفي المناطق المحتلة، تطرق فيها إلى التطورات السياسية الأخيرة في الولايات المتحدة وإسرائيل.

لقاء مع سفير جنوب أفريقيا في إسرائيل في مكاتب "عدالة"، حزيران 2009

إستضاف "عدالة" في مكاتبه **سفير جنوب أفريقيا في إسرائيل، إسماعيل كوباديه**، في حزيران 2009.

إلتقى مدير عام "عدالة"، حسن جبارين، ومديرة قسم المرافعة الدولية، رينا جبارين، ومجموعة صغيرة من المحامين المتدرّبين في مجال حقوق الإنسان، مع **السفير السويسري في إسرائيل، ولطر هافنر**، في مقرّه في حزيران 2009.

رؤساء تنظيمات حقوق إنسان ورئيس بلدية رهط في لقاء مع السّفير الأمريكي في إسرائيل، حزيران 2009

تحدّث المحامي مراد الصانع من "عدالة" مع **السفير الأمريكي في إسرائيل، جيمس كنينغهام**، في لقاء جرى في النقب في حزيران 2009، شارك فيه رئيس بلدية رهط وقياديون من تنظيمات حقوق الإنسان.

أرسل "عدالة" وبشكل منتظم معلومات وتحيينات إلى السّفارات والقنصليات في إسرائيل والمناطق المحتلة، وتناول بالتوصيف نشاطاته القضائية والتقارير التي نشرها، كما أجرى لقاءات مع ممثلي دول مختلفة بناءً على توجّهاتهم.

المرافعة في الأمم المتحدة

تابع "عدالة" عن كثب التطوّرات الجارية في الأمم المتحدة وتفحّص التحقيقات التي أجرتها أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة في كانون الأول 2008-كانون الثاني 2009 وما بعده. وقدم "عدالة" لمُقرّري الأمم المتحدة الخاصّين موادّ تصف عمله القضائي. أحد المقررين الخاصين الذين حصلوا على موادّ من "عدالة" هو بروفيسور ريتشارد بولك، مقرّر الأمم المتحدة الخاص لوضع حقوق الإنسان في المناطق المحتلة، الذي رفع تقريرًا إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في آذار 2009. لمعاينة تقارير الأمم المتحدة يُنظر إلى:
http://www.adalah.org/features/opts/A.HRC.10.20.pdf
http://www.adalah.org/features/opts/A.HRC.10.22.pdf

قدمت المحامية فاطمة العجو من "عدالة" شهادتها أمام **لجنة غولدستون**، في أيار 2009، وهي اللجنة التي عيّنها مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة للتحقيق في الأزمة السائدة في غزة. وقد وصفت المحامية العجو أمام اللجنة العمل القضائي الذي قام به "عدالة" إبان العدوان على غزة. وقد قدم "عدالة" وتنظيمات حقوق إنسان أخرى ناشطة في إسرائيل تقريرًا إلى لجنة غولدستون، في حزيران 2009، تناولوا فيه بالتفصيل نتائج التحقيقات والمستخلصات المركزية والنشاطات القانونية التي اتخذت أثناء العدوان على غزة وما بعده.

عرضت المختصة المستقلة من الأمم المتحدة لمشاكل الأقليات، جي مكدوغل، في آذار 2009، سلسلة من التوصيات تتعلق **بالأقليات والحقّ في التعليم**، أمام مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. ولعب "عدالة" دورًا ناشطًا في صياغة التوصيات، عن طريق ملاحظات واقتراحات تطرّقت إلى مُسوّدة التوصيات. وقد عُرضت المُسوّدة للنقاش في المؤتمر التأسيسي لمنتدى جديد لشؤون الأقليات، والذي انعقد في جنيف في كانون الأول 2008. وشاركت المحامية سوسن زهر من "عدالة" في المؤتمر التأسيسي كمختصة اختارتها الأمم المتحدة. وفي أعقاب توصيات "عدالة" أضافت المختصة المستقلة أربعة بنود جديدة على التوصيات. كما أدخلت تغييرات وإضافات هامة، من أجل تدعيم 14 بندًا آخر في التوصيات. وتتطرق هذه البنود إلى التمييز ضد النساء في مجموعات الأقليات والحقوق الثقافية وروايات الأقليات وشؤون أخرى. والنية من وراء هذا تحويل هذه التوصيات إلى ملاحظة عامة تابعة للجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العرقي، وبهذا ستُعتبر تفسيرًا ملزمًا لقوانين حقوق الإنسان الدولية في هذا الشأن.
http://www.adalah.org/newsletter/heb/mar09/5.php

لمعاينة تقرير مكدوغل والصيغة النهائية للتوصيات يُنظر إلى:
http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/G09/111/77/PDF/G0911177.pdf?OpenElementhttp://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/10session/A.HRC.10.11.Add.1.pdf

شارك فؤاد سلطاني، عضو الهيئة الإدارية لـ "عدالة"، كمشرف في **قمة دربن** التي انعقدت في جنيف في نيسان 2009. وشارك في المؤتمر بدعم من الأمم المتحدة. وكتبت التنظيمات: "بديل"، "الحق" و"عدالة" إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان وعبّرت عن خيبة أملها وقلقها في ظلّ تجاهل اللجنة لضحايا التمييز العرقي الشديد، وخصوصًا الفلسطينيين، وللتقييدات التي منعت مشاركة حقيقية وملحوظة لتنظيمات مدنية في القمة.
http://www.un.org/durbanreview2009/pdf/Durban_Review_outcome_document_En.pdf

المرافعة في الاتحاد الأوروبي

قرر مجلس اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل في جلسته الأخيرة، في حزيران 2009، تأجيل ترقية مستوى العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل. وللمرة الأولى، ورد في بيان المجلس أنّ الاتحاد الأوروبي "يشدد مرة أخرى على الحاجة لإجراء نقاش متواصل مع الجانب الإسرائيلي حول وضع حقوق الإنسان في المجالات التي تثير قلقًا مشتركًا، وخصوصًا بما يتعلق بالدفاع عن السكان الفلسطينيين والأقلية العربية في إسرائيل" (الفقرة 29). وقد أرسل "عدالة" والمؤسسة العربية لحقوق الإنسان في حزيران 2009، قبل جلسة المجلس، رسالة إلى الاتحاد الأوروبي وأعضاء الاتحاد، أوردا فيها معلومات حول **فيض مشاريع القوانين التي تهدد حقوق العرب مواطني إسرائيل، حيث اجتاح هذا الفيض الكنيست منذ تسلم حكومة نتنياهو زمام الحكم**. وأجرت مديرة قسم المرافعة الدولية، رينا جبارين، سلسلة من **لقاءات المرافعة في السويد** في حزيران 2009، إلى جانب زملاء من "بتسيلم" و"الحق" وشبكة حقوق الإنسان الأورو-متوسطية (ENHRN). ودعت التنظيمات في هذه اللقاءات التي نظمتها مؤسسة "دياكونيا" الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى دعم مطلب تحمّل المسؤولية عن الأحداث في غزة وإلى تفكيك المستوطنات وتجميد البناء فيها واحترام حقوق الفلسطينيين مواطني إسرائيل.
وقبل انعقاد مجلس اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل التقى مدير عام "عدالة"، حسن جبارين، ومدير عام المؤسّسة العربية لحقوق الإنسان، محمد زيدان، ورئيس لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية في إسرائيل، محمد زيدان، مع **ممثلي الاتحاد الأوروبي** في تل أبيب. وناقش الثلاثة مع محاوريهم مشاريع القوانين المناهضة للعرب وتدهور وضعية حقوق الإنسان لدى العرب مواطني إسرائيل. وبدعوة من السفارة السويدية التي تقف على رأس مجموعة عمل غير رسمية لشؤون حقوق الإنسان في السفارات في إسرائيل، قدمت المحامية أورنا كوهن من "عدالة" وممثلون عن المؤسّسة العربية لحقوق الإنسان ومركز "مساواة" تحيينات حول هذه المسائل أمام طاقم السّفارات، وذلك في حزيران 2009.

لمعاينة رسالة "عدالة" والمؤسّسة العربية لحقوق الإنسان إلى الاتحاد الأوروبي:
http://www.adalah.org/features/var/Adalah_HRA_EU_upgrade_letter_FINAL_4.6.09[1].pdf

إنضمت المحامية فاطمة العجو من "عدالة" إلى وفد من مجموعة العمل فلسطين/إسرائيل تابع لـ EMHRN، أجرى **سلسلة من لقاءات عمل في الدنمارك**. والتقى الوفد في آذار 2009 بموظفين حكوميين وأعضاء برلمان وأكاديميين وتنظيمات مدنية. وأجرت المحامية سوسن زهر من "عدالة" **لقاءات مرافعة في السويد** في أيار 2009، عشية تولي السّويد لمنصب رئيسة الاتحاد الأوروبي في تموز 2009. وقد شاركت بدعم من EMHRN.

شاركت مديرة قسم المرافعة الدولية، رينا جبارين، في جلسة انعقدت في نيسان 2009 **لمجموعة العمل فلسطين/إسرائيل التابعة لـ EMHRN** في القدس. وقد اختيرت جبارين في اللقاء لتكون رائدة المجموعة.

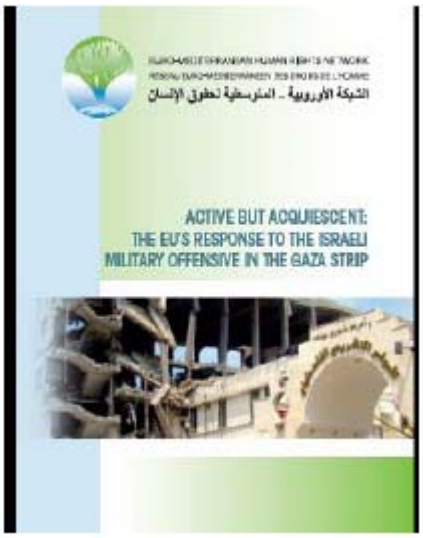

تقرير EMHRN: فعال ولكن موافق- ردّ الاتحاد الأوروبي على العدوان العسكري الإسرائيلي على غزة
كان "عدالة" عضوًا في لجنة التوجيه لهذا التقرير، المنشور في أيار 2009. وقد بلغت مجموعة العمل التابعة لـ EMHRN تنظيمات حقوق إنسان والسفارات والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالاستخلاصات الأولية في نيسان 2009. في أيار 2009 نشرت EMHRN التقرير في بروكسل، كما وُزع التقرير في تل أبيب ورام الله في حزيران 2009. ورافقت نشره سلسلة لقاءات تحيين في السفارات والقنصليات ومع صحافيين.

إلى التقرير الكامل:
http://www.euromedrights.net/usr/00000026/00000027/00000028/00000156/00002935.pdf

شاركت المحامية سوسن زهر من "عدالة" في لقاء مع **مجموعة عمل الجندر التابعة لـ EMHRN**، الذي جرى في السويد في أيار 2009، وشمل أيضًا نشاطات استمالة وحدثًا عامًا. المحامية سوسن زهر هي رئيسة مجموعة العمل. وقد شاركت أيضًا في لقاء **لمجموعة العمل للعدل التابعة لـ EMHRN**، كمستشارة للدمج الجندري. جرى اللقاء في باريس في حزيران 2009 بدعم من EMHRN.

سمينار إقليمي للاتحاد الأوروبي حول الآليات الجذرية والبرامج: تعزيز المجتمع المدني. شاركت مديرة قسم المرافعة الدولية في هذا السمينار الذي انعقد في أيار 2009 في القاهرة. وشارك في السمينار أكثر من 100 مندوب عن تنظيمات مدنية في المنطقة، من أجل التشاور بشأن تمويل الاتحاد الأوروبي للبرامج المختلفة.

شاركت مديرة قسم المرافعة الدولية، رينا جبارين، في مؤتمر حول **تبادل الاستراتيجيات الكونية**، الذي نظمه وموّله صندوق حقوق الإنسان في الولايات المتحدة. وشارك في المؤتمر الذي عُقد في كانون الثاني 2009 في نيو أورليانز 140 مندوبًا من 12 دولة. وتمحور المؤتمر في تبادل المعلومات حول عمل نشطاء حقوق الإنسان كلٌّ في بلده، وفي التخطيط الاستراتيجي لتطوير مشاريع دولية. وعرضت جبارين في المؤتمر الفعاليات الدولية التي يقوم بها "عدالة" في كل ما يخصّ أحداث القتل في "أكتوبر 2000".
http://www.ushumanrightsfund.org/resources/globaladvocates

قدم رئيس الهيئة الإدارية لـ "عدالة"، د. محمود يزبك، محاضرة حول دستور "عدالة" الديمقراطي في مؤتمر انعقد تحت عنوان **"الديمقراطية في إسرائيل وحلّ الصراع: دولة ديمقراطية واحدة أم دولتين؟"** وقد انعقد المؤتمر في شباط 2009 ونظمته وموّلته الشركة الألمانية-الفلسطينية والأكاديمية البروتستانتية في هوبغيسمر في ألمانيا.

إنعقد في آذار 2009 مؤتمر تحت عنوان **"صلاحية القضاء الدولية في إنجلتره وويلز: تلاشي الأساطير واستخلاص العبر"**. نظم المؤتمر SOAS، FIDH، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان-غزة ومكتب المحامين هيكمن وروز. وشاركت مديرة قسم المرافعة الدولية، رينا جبارين، في المؤتمر الذي حضره أكاديميون وحقوقيون ومندوبون عن تنظيمات لحقوق الإنسان. وموّل مكتب هيكمن وروز مشاركة جبارين.

نشرت مؤسّسة "دياكونيا" في أيار 2009 تقريرًا يتعلق بالمؤتمر الذي نظمته في أيلول 2008 في بروكسل، تحت عنوان "فلسطين/إسرائيل: فرض الرقابة والعمل- سريان القوانين الدولية في أوروبا". وقد نُشر في هذا التقرير موجز لمحاضرة مدير عام "عدالة" في المؤتمر حول **فشل المساعدات القانونية المحلية في حالات قتل قوات الأمن الإسرائيلية للفلسطينيين**.

http://www.diakonia.se/sa/node.asp?node=3027

شاركت المحامية سوسن زهر من "عدالة" في ورشة **الرقابة على الميزانيات** التي نظمها صندوق OxfamNovib، والتي أقيمت في أيار 2009 في جيورجيا. وشارك في الورشة عدد قليل من المندوبين عن التنظيمات المدنية في المنطقة التي تعنى بالتمثيل القضائي بما يخص التمييز في الميزانيات وتحليلها والتطوير الاقتصادي وحقوق النساء وتخصيص الميزانيات. كما تطرق المؤتمر إلى دور المجتمع المدني في مراقبة الميزانية. وتبادل مندوبو التنظيمات مداركهم ومفاهيمهم واستعرضوا الآليات المستخدمة في أعمالهم.

التأهيل القانوني

التطورات المركزية

صدر في حزيران 2009 العدد الخامس من مجلة ***دفاتر عدالة***، وهو الإصدار الرائد للمنشورات القضائية والقانونية الصّادرة عن "عدالة". ويخصص هذا العدد المعنون "عن التجريم" صفحاته لاستبيان الوسائل التي تستخدمها إسرائيل لعرض النشاطات السياسية والمقاومة على أنها مخالفات جنائية، بحجة أنّ الحديث يدور عن "مخالفات أمنية" أو "إرهاب". وتستعرض المقالات المنشورة في هذا العدد حيزًا واسعًا من القنوات التي تستخدمها إسرائيل لهذه الغاية، مثل محاكمة قادة فلسطينيين في محاكمات جنائية، التشريع الساعي لتعزيز وتقوية تجريم المقاومة السياسية أكثرَ وأكثرَ، إدارة جهاز المحاكم العسكرية وخلق فئة من "الأسرى الأمنيين" في جهاز السّجون. ويخضع الأسرى الفلسطينيون المصنفون في هذه الفئة لتقييدات أكثر شدّة من الأسرى الجنائيين، كما أنّ العقوبات التي تصدر بحقهم أشدّ وأكبر. وتتسع رقعة النقاش حول التجريم عند الانتقال إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإلى الاعتقالات الإدارية لعدد كبير من الرجال المسلمين والعرب من طرف سلطات الهجرة، وذلك في أعقاب هجمات 11 سبتمبر. كما يجري في نهاية العدد تفحص لإمكانية تطوير صلاحية المقاضاة الدولية كوسيلة لفرض المسؤولية الجنائية على رجالات حكم يتحملون مسؤولية ارتكاب جرائم حرب. وقد أسهم في هذا العدد محامون ومحاضرون في القانون من فلسطين وإسرائيل والعالم.

استمارة لطلب المجلة:

http://www.adalah.org/heb/ar%20heb.php

معطيات

	مخطط لـ 2009	إنجز في كانون الثاني-حزيران 2009
سمينارات ومؤتمرات	3-4 أحداث	طاولة مستديرة 1
	2 ورشات أكاديمية	مخططة للخريف
	20-30 محاضرة	25 محاضرة (في جمعيات في إسرائيل، في نقابة المحامين وفي الجامعات)

منشورات وتقارير	12 عددًا من مجلة "عدالة" الإلكترونية، زيادة عدد المشتركين	نُشرت 6 أعداد؛ النشرة تُوزع على حوالي 29,000 مشترك
	موقع إنترنت	18,000 دخول متميز (يونيك) في أيار 2009؛ 16,000 زائر شهريًا في المعدل
	دفاتر عدالة	طُبعت في حزيران 2009 1,500 عدد وبدأ بيعها وتوزيعها
	مكان	الانتهاء من تحرير النصوص، أرسلت إلى المصمم الغرافيكي في حزيران 2009
	أفلام فيديو	أعِدّت 3 أفلام قصيرة؛ ثلاثة أفلام في سلسلة عن عدم المساواة موجودة في مراحل إنتاج مختلفة
ظهور إعلامي	نشر أكثر من 60 خبرًا للصحافة	نشر حوالي 70 خبرًا للصحافة؛ حصلت 6 ملفات على تغطية إعلامية واسعة
	إعلانات احتجاجية	جرى نشر: إعلان واحد لـ "عدالة" وإعلانين بالمشاركة مع تنظيمات أخرى
تأهيل طلاب جامعيين حقوقيين		تعاون جديد مع عيادة حقوق الأسرى في كلية الحقوق في جامعة حيفا
	استضافة 1-2 متمرنين	استضافة 3 متمرنين في "عدالة"
	ورش لتأهيل المحامين	مخططة لشهري تشرين الأول وتشرين الثاني 2009
	المؤتمر السنوي الرابع لطلاب الحقوق الجامعيين	جرى لقاء لخريجي المؤتمرات السابقة. المؤتمر القادم مخطط لشهر تشرين الأول 2009
	العمل مع طلاب جامعيين حقوقيين من مؤسسات من خارج البلاد	تعاون مع عيادة حقوق الإنسان في جامعة "القدس"، "هارفرد"، "هيستينغس"، "كورنال" و"كينغس إين" في دبلن
	استضافة طلاب جامعيين للقب الثاني في الحقوق	نشط في "عدالة" طالب للقب الثاني من OSI-CEH وطالب للقب الأول من "هارفرد"

سمينارات

المشاركون في الطاولة المستديرة في مكاتب "عدالة"، شباط 2009

أجرى "عدالة" في شباط 2009 نقاشًا على هيئة طاولة مستديرة شارك فيه قرابة 25 محاميًا فلسطينيًا وإسرائيليًا، إلى جانب أكاديميين ونشيطي حقوق إنسان من إسرائيل والمناطق المحتلة. وجرى في النقاش تفحص الوسائل المختلفة لتطبيق القانون الدولي، سواءً أكان في المحاكم الدولية أم في محاكم في دول أجنبية، وذلك في أعقاب العدوان الإسرائيلي على غزة في كانون الأول 2008-كانون الثاني 2009.
http://www.adalah.org/newsletter/heb/feb09/roundtable_hebrew.doc

دُعي مُحامو "عدالة" ومخططة المدن في المركز إلى تقديم **25 محاضرة** في سمينارات وندوات في الجامعات وكليات الحقوق، في جلسات ومؤتمرات لنقابة المحامين وفي مناسبات لتنظيمات وجمعيات. وتمحورت المحاضرات، من ضمن سائر الأمور، في المشاركة السياسية والتقييدات على حرية التعبير، في شطب الأحزاب العربية، في العدوان على غزة، في مكانة وحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، في تخطيط المباني وهدم البيوت، في الإصلاحات في مجال الأراضي، في معضلات التمثيل القضائي للأسرى، في لمّ الشمل والمواطنة، في التعذيبات وفي مشاريع القوانين التمييزية الجديدة.

منشورات وتقارير

نشر "عدالة" ستة أعداد من **مجلته الإلكترونية** بالعربية والعبرية والإنجليزية. وشمل النشر تحيينات إخبارية تتعلق بملفات "عدالة" وردود الدولة وقرارات الحكم في هذه الملفات، إلى جانب مبادرات مرافعة دولية ومنشورات؛ مقالات وتعليقات تتعلق بالمسائل المختلفة الخاصة بمجال حقوق الإنسان؛ روابط إلى تقارير هامة وتحيينات خاصة بتنظيمات حقوق الإنسان الأخرى وبالأمم المتحدة. وتشمل المجلة الإلكترونية أيضًا موادّ متعددة الوسائط (ملتي ميديا)، مثل الأفلام التي يناقش فيها أعضاء إدارة وطاقم "عدالة" أسئلة قضائية، إلى جانب شرائح صور استعراضية.

كانون الثاني، العدد رقم 56: المشاركة السياسية في الانتخابات والعدوان العسكري على غزة
http://www.adalah.org/newsletter/heb/jan09/jan09.html?navi=%2Fnewsletter%2Fheb%2Fjan09%2Fjan09.html

شباط، العدد رقم 57: القوانين الدولية الجنائية
http://www.adalah.org/newsletter/heb/feb09/feb09.html?navi=%2Fnewsletter%2Fheb%2Ffeb09%2Ffeb09.html

آذار، العدد رقم 58: الحق في المواطنة
http://www.adalah.org/newsletter/heb/mar09/mar09.html?navi=%2Fnewsletter%2Fheb%2Fmar09%2Fmar09.html

نيسان، العدد رقم 59: حقوق الأسرى وتأبين لرياض الأنيس
http://www.adalah.org/newsletter/heb/apr09/apr09.html?navi=%2Fnewsletter%2Fheb%2Fapr09%2Fapr09.html

أيار، العدد رقم 60: قصة "وقائع المحاكمة لأبو النكبة"
http://www.adalah.org/newsletter/heb/may09/may09.html?navi=%2Fnewsletter%2Fheb%2Fmay09%2Fmay09.html

حزيران، العدد رقم 61: أملاك الغائبين الفلسطينيين واليوم الدولي لمناهضة التعذيب
http://www.adalah.org/newsletter/heb/jun09/jun09.html?navi=%2Fnewsletter%2Fheb%2Fjun09%2Fjun09.html

مشتركو المجلة الإلكترونية: وصل عدد المشتركين الشهريين في مجلة "عدالة" الإلكترونية في النصف الأول من العام 2009 إلى 29,000 مشترك. وينكشف آلاف القراء من غير المشتركين على المجلة الإلكترونية، شهريًا، عن طريق موقع Arabs48 ومؤسسات إعلامية أخرى تابعة لمجموعات تضامن وتنظيمات مجتمع مدني، تنشر روابط للمجلة الإلكترونية أو لمقالات رائجة نُشرت فيها. أحد المقالات التي جذبت الكثير من الاهتمام كان قصة تهكمية كتبها مدير عام "عدالة"، حسن جبارين، ونُشرت في عدد أيار من المجلة الإلكترونية بعنوان "وقائع المحاكمة لأبو النكبة". وقد نُشرت القصة في ملحق نهاية الأسبوع في الطبعة الإنجليزية لصحيفة *"هآرتس"*.
http://www.haaretz.com/hasen/spages/1090645.html

موقع الإنترنت: قام "عدالة" بتحيين موقعه ثلاثيّ اللغات على الإنترنت في أحايين متقاربة، ونشر فيه أخبارًا للصحافة ووثائق أولية تتعلق بنشاطاته القضائية، إلى جانب مبادرات مرافعة دولية. كما نُشرت في الموقع مجموعات من الصّور

لأحداث مختلفة ومنشورات. سُجل في النصف الأول من العام 2009 قرابة 16,000 زائر زاروا موقع "عدالة" شهريًا. وقد وصل أعلى عدد شهريّ من الزوار إلى 18,000 زائر متميز (يونيك) في أيار 2009.

سلسلة فيديو: بدأ "عدالة" بإنتاج ثلاثة أفلام توثيقية قصيرة، تحت عنوان "سلسلة عدم المساواة". وستسلط الأفلام الضوء على مجالات مختلفة يسودها عدم المساواة بين مواطني الدولة العرب وبين مواطنيها اليهود. الفيلم الأول في السلسلة وهو بعنوان ***مواطن مستهدف*** موجود في مراحل الإنتاج الأخيرة. ويظهر في الفيلم محامون ومتدربون في "عدالة"، فرقة البوب العربية DAM والثنائيّ الهزليّ شماس-نحاس. ويتعاون "عدالة" على إنتاج السلسلة مع مخرجة الأفلام التوثيقية ريتشل جونس. وتأتي هذه الأفلام مصحوبة بتقرير عن عدم المساواة بمبادرة من مؤسسة Christian Aid، وهي جزء من بحث دولي سينطلق في نهاية العام 2009.

أنتج "عدالة" في الأشهر الستة الأولى من السنة، أيضًا، ثلاثة أفلام فيديو قصيرة لموقع الإنترنت ولمجلته الإلكترونية. وصُوّر في الفيلم الأول مدير عام "عدالة"، حسن جبارين، الذي ناقش في كانون الثاني 2009 جهود الأحزاب اليمينية لشطب قائمة "التجمع" وقائمة "الموحدة-العربية" ومنعهما من خوض الانتخابات للكنيست.

لمشاهدة الفيديو:
http://www.youtube.com/watch?v=drSOP1CQYiQ&feature=channel_page

صُورت د. هالة خوري-بشارات، المختصة في القوانين الجنائية الدولية وعضو الهيئة الإدارية لـ "عدالة"، في شباط 2009. وتحدثت عن القرار غير المسبوق الذي اتخذته محكمة إسبانية في كانون الثاني 2009 بتقديم دعوى ضد إسرائيل لاغتيالها صلاح شحادة في غزة في العام 2004.

لمشاهدة الفيديو:
http://www.youtube.com/watch?v=slWKSlaQEg&feature=channel_page

تتحدث في الفيلم الثالث المحامية سوسن زهر من "عدالة" عن الالتماس المقدّم ضد قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل. ويمنع هذا القانون لمّ شمل العائلات التي أحد أزواجها/زوجاتها فلسطينيّ مواطن إسرائيل والثاني(ة) من سكان المناطق المحتلة أو مواطن(ة) في "دولة عدو"- وفق القانون الإسرائيلي: سورية، لبنان، إيران والعراق.

لمشاهدة الفيديو:
http://www.youtube.com/watch?v=BmC_11HK6H0&feature=channel_page

مكان: استكمل "عدالة" في النصف الأول من العام 2009 تحرير جميع المقالات والنصوص التي من المفترض أن تُنشر في العدد الثاني من مجلة "مكان"- مجلة "عدالة" للقضاء والأراضي والتخطيط. العدد الثاني والمُعنوَن "روايات وأحيزة" أرسِل إلى المصمّم الغرافيكي في حزيران 2009. من المفترض أن يصدر العدد في خريف 2009.

التغطية الإعلامية

طاقم "الجزيرة" يصوّر مدير عام "عدالة"، حسن جبارين، لفيلم توثيقي عن منع لمّ الشمل

نشر "عدالة" في الفترة الواقعة بين كانون الثاني وحزيران 2009 زهاء 70 خبرًا للصحافة حول عمله، بالعربية والإنجليزية والعبرية.
http://www.adalah.org/heb/pressreleases2009.php

نُشرت أخبار وتقارير عن عمل "عدالة" في الصّحف ومواقع الإنترنت بالعبرية مثل *"هآرتس"، "واي نت"، "والا!"و"معريف"*. كما نُشرت في المحطتين الإذاعيتين "ريشت بيت" و"غالي تساهل". وبُذل مجهود في الملفات ذات الأهمية الكبرى للتمتع بتغطية تلفزيونية أيضًا. مع ذلك، وعمومًا، يظلّ الإعلام الإسرائيلي عدائيًا تجاه المواطنين العرب، ولا يزال من الصّعب جدًا التمتع بتغطية إعلامية تخصّ قضايا الجمهور العربي. كما قامت الصحف اليومية بتقليص تغطية المجال القضائي، فيما يسود الخطاب المناهض للعرب الإعلامَ الإسرائيليَّ.

وبمفهوم معين، أدّى الانخفاض في التغطية الإعلامية بالعبرية إلى انخفاض أيضًا في الاهتمام الذي أولته وسائل الإعلام بالإنجليزية لعمل "عدالة". وكانت التغطية الواسعة بالعبرية في الماضي تُترجَم إلى تغطية أكبر في الصحافة الناطقة بالإنجليزية، سواءً أكانت المحلية أم الدولية. كما طرأ ارتفاع في عدد المقالات المنشورة بالإنجليزية والتي تهاجم عمل "عدالة" وتنظيمات حقوق الإنسان الإسرائيلية الأخرى، خصوصًا من جانب التنظيمات اليمينية المتطرفة، مثل جمعية "مسؤولية التنظيمات غير الحكومية". وعيّن "عدالة" في تموز 2009 عضوة طاقم جديدة في قسم المرافعة الدولية، من أجل التركّز في إقناع **الإعلام الدوليّ** بتغطية المركز بشكل نزيه.

قامت جميع الصحف ومواقع الإنترنت الناطقة باللغة العربية في إسرائيل بتغطية عمل "عدالة"، أسبوعيًا. وقد حقق "عدالة" إنجازًا يستحقّ الإشادة عندما قامت **قنوات تلفزيونية دولية عربية**، مثل *"الجزيرة"* و*"بي بي سي العربية"*، *"أبو ظبي"*، *"العربية"* وأخريات، ببثّ تقارير عن نشاطاته، في أوقات متقاربة. كما قامت الصّحف العربية الكبرى مثل *"القدس العربي"* و*"الشرق الأوسط"* و*"الحياة"* بتغطية "عدالة" في أوقات متقاربة.

هناك **ستة** ملفات قضائية من ملفات "عدالة" جذبت الاهتمام الإعلاميّ الكبير في النصف الأول من العام 2009. هذه الملفات المثيرة لجلّ الاهتمام هي:

- قرار لجنة الانتخابات المركزية **شطب الأحزاب العربية** المشاركة في الانتخابات للكنيست. وقد غيرت المحكمة العليا القرار لاحقًا ومكّنت "التجمع" و"الموحدة-العربية" من المشاركة في الانتخابات. وكان شطب الأحزاب العربية الملف الذي حظي بأكبر قدر من الاهتمام في الإعلام العبري. حيث قامت جميع الصحف اليومية – *"هآرتس"، "يديعوت أحرونوت"، "معريف"، "يسرائيل هَيوم"* - إلى جانب مواقع الإنترنت الإخبارية، بتغطية عمل "عدالة". كما قامت الصحافة العربية، القطرية منها والدولية، بإيلاء اهتمام كبير لهذه الملفات.

- الفعاليات القانونية لـ "عدالة" وتنظيمات حقوق إنسان فلسطينية وإسرائيلية أخرى ضد **العدوان العسكري الإسرائيلي على غزة**. وحضر مراسلون من *"الجزيرة"* و*"العربية"* و*"أبو ظبي"* وقنوات أخرى الجلسات في المحكمة العليا وأجروا مقابلات مع محامي "عدالة". كما قامت وسائل الإعلام الإسرائيلية –المحطات الإذاعية والتلفزيونية والصحف- بتغطية تقديم الالتماسات والمداولات في المحاكم، ولكن بحماس أقلّ.

- الالتماس ضد **قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل**. في يوم انعقاد الجلسة في المحكمة العليا أحضر "عدالة" والتنظيمات الأخرى التي التمست المحكمة، العائلات المتضررة من القانون إلى قاعة المحكمة. وأبدى الإعلام اهتمامًا كبيرًا في مصير العائلات التي تشتتت، فيما بثت عدة قنوات تلفزيونية ومواقع إنترنت لقاءات طويلة مع أفرادها. ومن بين هذه القنوات *"القناة الأولى"، "الجزيرة"، "والا!"* وأخرى.

- كم أنّ رسائل وُجِّهت إلى المستشار القضائي للحكومة والمدّعي العكسري العام، بالتعاون مع "الميزان" في غزة، مطالبة بفتح تحقيق جنائيّ ضد قيادة الجيش، في أعقاب لجوء الجنود إلى استخدام مواطنين فلسطينيين **دروعًا بشرية** إبان العدوان على غزة، إلى جانب رسائل إلى مؤسّسة التأمين الوطني وبنك إسرائيل بطلب تحويل **مخصّصات الإعاقة إلى العمال في غزة** المستحقين لتلقيها. لم تكد هذه الرسائل أن تجذب أيّ اهتمام إعلاميّ في إسرائيل، إلا أنها حظيت بنقاش واسع في الإعلام العربيّ. كما جرت تغطية هذه الرسائل في الصحف والمواقع التي تنشر عن "عدالة" بشكل عام.

- أثارت رسالة "عدالة" إلى المستشار القضائي للحكومة التي كُشف فيها عن أنّ **إسرائيل تبيع أملاك اللاجئين الفلسطينيين**، اهتمامًا واسعًا. وعقد "عدالة" مؤتمرًا صحافيًا بهذا الشأن في القدس في حزيران 2009، نشر فيه قاعدة معطيات جديدة تتعلق بأملاك الغائبين ومصادرة الأراضي. الكثير من القنوات العربية الفضائية بثت تقاريرَ شاملة حول أملاك الغائبين في المدن المختلطة، نذكر منها: *"الجزيرة" (بالعربية والإنجليزية)، mbc، "بي بي سي العربية"، "المستقبل"، LBC، "المنار"، "التلفزيون الفلسطيني"* وغيرها. كما نشرت جميع

الصحف العربية الكبرى حول هذا الموضوع بتوسّع. ونُشرت عدة مقالات أيضًا في الصحف الدولية الناطقة بالإنجليزية، خصوصًا في الصحف المختصّة بالعقارات غير المنقولة والملكية.

إعلانات احتجاجية

نشر "عدالة" في آذار 2009، وعشية المداولة في الالتماس المقدّم ضد **قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل** في المحكمة العليا، إعلانًا في *"هآرتس"* ضدّ القانون. وانضمّت إلى الإعلان عشر تنظيمات حقوق إنسان إضافية من إسرائيل. وتطرّق الإعلان إلى شعار الانتخابات العنصريّ الذي أطلقه أفيغدور ليبرمَن: "لا مواطنة من دون ولاء"، كي ينقل "عدالة" الرسالة بأنّه من دون ولاء الدولة لحقوق جميع مواطنيها، فلا مساواة ولا ديمقراطية ولا عدل.

أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة في كانون الأول 2008-كانون الثاني 2009، قام "عدالة" بالتوقيع على عدة إعلانات احتجاجية نُشرت في *"هآرتس"* ، بالاشتراك مع تنظيمات أخرى.

كما وقع "عدالة"، بالاشتراك مع تنظيمات أخرى، على إعلان نشره تنظيم **"بروفيل حداش"** في *"هآرتس"* في نيسان 2009. وطالب الإعلان بالتوقف الفوريّ عن التحقيق الذي فُتح ضد نشيطي "بروفيل حداش"، الذين روّجوا لمُسوّدة تدعو للامتناع عن الخدمة العسكرية.

تأهيل طلاب القانون الجامعيين

بدأ "عدالة" وكلية القانون في جامعة حيفا بالتعاون في آذار 2009، من أجل تفعيل وتشغيل **عيادة قضائية لدفع حقوق الأسرى**. وستقوم العيادة، وهي الأولى من نوعها في إسرائيل، بتأهيل 15-20 طالبًا جامعيًا في السنة وستوفر لهم فرصة للممارسة العملية لتكون جزءًا من برنامجهم الدراسيّ. وسيسهم البرنامج في دفع حقوق الأسرى في إسرائيل إلى الأمام، عن طريق توفير الاستشارة القضائية والبحث والمشاريع المجتمعية وإجراء نقاشات "طاولة مستديرة" وورش عمل لتغيير السياسات. وستتركز العيادة في ظروف الاعتقال ولجنة تخفيف الأحكام والأبعاد المختلفة للحياة بعد التحرّر وفي أطر تأهيلية للأسرى. المحامية عبير بكر من "عدالة" هي المستشارة الأكاديمية للبرنامج ومديرته. د. خالد غنايم من كلية القانون في جامعة حيفا مسؤول عن المضامين الأكاديمية.

أنهت المحامية حنين نعامنة، خريجة كلية القانون في جامعة حيفا، فترتها التدريبية القانونية في "عدالة" في شباط 2009. كما حققت النجاح في امتحانات النقابة وبدأت العمل في "عدالة" كمحامية في حزيران 2009. وأنهى سالم أبو مديغم، الذي كان يعمل باحثًا ميدانيًا لـ "عدالة" في النقب لثماني سنوات، دراسته في كلية القانون في نتانيا واستكمل فترته التدريبية في "عدالة" في نيسان 2009. وهو يعمل اليوم مساعدًا قضائيًا في مكتب "عدالة" في النقب. وبدأ مراد خطيب، خريج كلية الإدارة، فترته التدريبية القانونية في "عدالة" في كانون الثاني 2009. كما عملت طالبتان جامعيتان في القانون، ماريا جمال ورؤوفة قاسم، كمتدربتين أيضًا في الأشهر الستة الأولى من العام 2009.

كما واصل "عدالة" توفير **تأهيل في الإعلام** للطالبة الجامعية مروة عبد، التي تدرس الإعلام والاتصال في جامعة حيفا.

تعمل رنا عبد عسلي، وهي طالبة للقب الثاني في القانون، محامية في "عدالة" في إطار برنامج مؤسّسة المجتمع المفتوح في الجامعة الأوروبية المركزية (CEU-OSI) للعامين 2009/2008. وقامت بلقيس ويل بأداء فترتها التدريبية في "عدالة" لستة أشهر في العامين 2009/2008، عن طريق منحة من جامعة "هارفرد".

خريجو مؤتمر "عدالة" السنوي للطلاب الجامعيين، أثناء نقاش حول فيلم يتطرق إلى حقوق الأسرى

عقد "عدالة" في حزيران 2009 **لقاءً** لخرّيجي مؤتمر "عدالة" السنوي للطلاب الجامعيين. وشارك في اللقاء قرابة 15 طالبًا، حيث عُرض فيلم عن حقوق الأسرى ومن بعده جرى نقاش. كما جرى عصف أدمغة ونقاشات طُرحت فيها أفكار حول الفعاليات القادمة في مؤتمر "عدالة" السنوي الرابع للطلاب، الذي سينعقد في تشرين الأول 2009.

استضاف "عدالة" في النصف الأول من العام 2009 أربعة مختصين: ديفيد جاكوبس، الحاصل على منحة من كلية القانون في جامعة كورنل؛ متدربيْن قانونييْن لفترة الصيف- ديالا شماس من كلية القانون في جامعة "يل" وتيم كراولي من كلية القضاء في جامعة "هيستينغس". كما حلت ضيفة على "عدالة" إيما نيهان، خريجة "كينغس أين" في دبلن. وستقوم إينا، وهي محامية، بالتدرّب قانونيًا لسنة واحدة بفضل منحة أوروبية للخدمات التطوعية. ويقدم المتدربون المساعدة لمحامي "عدالة" في البحوثات في مجال القانون المقارن، كما يمدّون يد العون لطاقم المرافعة الدولية لتحضير التقارير والمنشورات.

عمل محامو "عدالة" أيضًا مع **عيادة حقوق الإنسان في جامعة القدس**، وقدموا محاضرات لطلاب القانون الجامعيين في الجامعة حول القانون الإسرائيلي وحول قرارات المحكمة العليا، كما أشركوهم في مشروع مرافعة بشأن "شارع الطوق" الشرقي في القدس.

مدير عام "عدالة"، حسن جبارين، مع المتدربيْن تيم كراولي وديالا شماس

التطورات التنظيمية

التطورات المركزية

ورشة عمل للطاقم والإدارة

عقدت الهيئة الإدارية لـ "عدالة" ثلاث جلسات في النصف الأول من العام 2009. وشملت إحدى الجلسات ورشة عمل من يومين بمشاركة طاقم المركز، انعقدت في القدس في كانون الثاني 2009. وكانت القرارات المركزية للورشة كالتالي: مواصلة الشراكة مع كلية القانون في جامعة حيفا التي تشغّل برفقة "عدالة" العيادة القضائية لحقوق وتأهيل الأسرى؛ تحضير تقرير حول الاعتقالات الجماهيرية والمعاملة العنيفة من طرف الشرطة مع المتظاهرين، غالبيتهم الساحقة من العرب مواطني إسرائيل، ممّن احتجوا على العدوان العسكري على غزة وتوفير إرشادات لمحامين جدد حول تمثيل المعتقلين في الحالات الطارئة؛ مواصلة النظر في الدور الذي يمكن أن يلعبه "عدالة" في التمثيل القانوني على المستوى الدولي بما يتعلق بالمناطق المحتلة؛ المبادرة لزيارة إلى عمان لتجنيد الأموال وخلق الصِّلات. وتطرق النقاش، خصوصًا، إلى مؤتمرات دولية، بما في ذلك دور "عدالة" في قمة دربن الثانية؛ ونشاطات وإصدارات في العام 2008، وميزانية 2009 وبناء قاعدة لمبادرات جديدة وتجنيد الأموال.

تجنيد الأموال

في ظلّ الأزمة الاقتصادية العالمية والتنافس الشديد بين التنظيمات المدنية حول مصادر التمويل، اتخذ "عدالة" وبصرامة مبادرات جديدة لتجنيد الأموال في العام 2009. وتمثلت غايتنا الأساسية في مجهود تجنيد متبرعين جدد ومتبرعين أفراد، من أجل خلق شراكات جديدة واستغلال أية فرصة متاحة لتجنيد الموارد.

- *توقعات مالية للعام 2009*

تُقدّر ميزانية "عدالة" للعام 2009 بـ 1,230,000 دولار. وحتى الآن ضَمِن "عدالة" تجنيد 1,050,000 دولار، ما نسبته 85% من الميزانية.

- *منح جديدة في العام 2009*

بمشاركة "عدالة"، حظيت "أطباء لحقوق الإنسان" و"الميزان-غزة" بما مجموعه 627,500 يورو لثلاث سنوات من المفوضية الأوروبية. والمنحة مخصّصة **لمكافحة التعذيبات** ضد الأسرى الفلسطينيين المعتقلين في السّجون الإسرائيلية وضد التنكيل بمواطنين في المناطق المحتلة. وستستخدم هذه التنظيمات قدراتها المكملة لبعضها البعض ومكانتها من أجل العمل في هذه المجالات، بأكثر ما يمكن من النجاعة.

حصلت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل و"عدالة" على منحة طوارئ من ICCO في هولندة، من أجل إدارة مشروع يتركز في **أسرى من غزة** اعتقلوا أثناء العدوان العسكريّ مطلع السنة، وهم معتقلون في إسرائيل.

ألقت مؤسّسة Christian Aid على "عدالة" مهمة في ضمن **مشروع عدم المساواة** الذي بادرت إليه المؤسّسة، والذي يجري في كولومبيا وبوروندي وإسرائيل. وسيقوم "عدالة" في إطار المشروع بتحضير تقرير عن عدم المساواة لدى العرب في إسرائيل وثلاثة أفلام فيديو. كما استغل "عدالة" هذه الفرصة كي يراكم التجربة في إنتاج أفلام الفيديو، بالاشتراك مع مخرجة أفلام توثيقية. كما سينشر "عدالة" الأفلام على نطاق واسع وفي نيته التعاون مع تنظيمات أخرى من أجل استخدام هذه الأفلام والمبادرة لنقاشات في المدارس في إسرائيل. وستنشر Christian Aid التقارير المنجزة في مشروع عدم المساواة وستعرض الأفلام في لندن نهاية السنة.

عيّنت مؤسّسة "التعاون" (The Welfare Association) "عدالة" لكتابة تقرير عن تطبيق قوانين التخطيط والبناء الإسرائيلية في القدس الشرقية. وسيستكمل "عدالة" كتابة التقرير بالعربية في صيف هذه السنة.

- *منح جُدّدت*

صندوق نعمي ونحميا كوهن (2009-2010) ووزارة الخارجية السويسرية (2009).

- *زيارات لتجنيد الأموال وتقوية الصِّلات*

سافر رئيس الهيئة الإدارية لـ "عدالة"، د. محمود يزبك، والمدير العام، حسن جبارين، والمحامية سهاد بشارة والمدير الإدارية، فتحية حسين، في نيسان 2009، إلى عمان، في زيارة خُصّصت لتجنيد الأموال وتقوية الصّلات المهنية. والتقوْا مدير عام مؤسّسة "التعاون" (The Welfare Association) وعضو لجنة الأمناء للصندوق العربي لحقوق الإنسان، عطا كُتاب؛ ومدير برنامج الشرق الأوسط في OSI، غريغور مايرينغ ومع المسؤول عن برنامج الحقوق والحُكم، عمار أبو زياد. كما التقوْا تنظيمات لحقوق الإنسان.

- *تقارير*

أنجز تقرير فعاليات "عدالة" السنويّ وتقرير ماليّ مراقب للعام 2008 وأرسلا إلى جميع المتبرعين. واستلمت التقارير واعتبرها شركاؤنا تقارير منجزة بمهنية عالية.

- *تبرعات بواسطة الإنترنت*

من أجل البدء بتلقي تبرعات من أفراد في إسرائيل والعالم، قرّر "عدالة" أن تكون الخطوة الأولى التي يجب تنفيذها، التسهيل على جمهور المتبرّعين. وقد وقع المركز اتفاقيات مع شركات البطاقات الرصيدية، بأن تتلقى هذه الشركات التبرّعات وتحوّلها إلى "عدالة". يمكن للأفراد المعنيين في إسرائيل بالتبرع لـ "عدالة" أن يفعلوا هذا بواسطة الإنترنت. وستكون هذه الإمكانية متاحة مستقبلاً للتبرّع بشكل مشابه لأفراد من خارج البلاد.

متدربون وزملاء

بلقيس ويل، خريجة جامعة "هارفرد"، أنهت فترة تدريبية في "عدالة" منذ أيلول 2008 وحتى شباط 2009؛ وفور انتهاء فترتها التدريبية في "عدالة" وفي أعقاب حملة "الرصاص المصبوب"، توجهت إلى غزة للعمل في مؤسسة "الميزان". إنضمّ **ديفيد جاكوبس** إلى "عدالة" لثلاثة أشهور في العام 2009، في إطار برنامج دراسي خارجي في جامعة كورنل. **إياد فطوم**، الذي أنهى دراسته في العلاقات الدولية والاقتصاد في جامعة فرجينيا، بدأ بالتدرب في "عدالة" في آذار 2009. وسيظلّ في "عدالة" لسنة واحدة. وقد وصل إلى "عدالة" متدربان في أيار 2009 للبقاء في فترة الصيف وهما: **ديالا شماس**، مولودة في القدس وتدرس للقب الدكتوراة في القانون في كلية القانون في جامعة يل. **توم كراولي** يدرس للقب الدكتوراة في القانون في كلية هيستينغس في كاليفورنيا. **إيما نيهان**، محامية شابة من إيرلندة، إنضمّت إلى "عدالة" في حزيران 2009 لسنة واحدة. حصلت على منحة من الخدمات الأوروبية للمتطوعين.

إنجازات أعضاء الطاقم

تلقى مدير مكتب "عدالة" في النقب، **المحامي مراد الصانع**، منحة لسنتين في "برنامج فولبرايت"، من أجل الدراسة للقب الدكتوراة في القانون في كلية القانون في الجامعة الأمريكية في واشنطن. وسيبدأ دراسته في فصل الخريف للعام 2009.

شكر

يستعين مركز "عدالة" في عمله بتبرعات سخية من صندوق فورد إسرائيل (الولايات المتحدة)؛ مؤسسة تطوير المجتمع المفتوح (سويسرا/ الولايات المتحدة)؛ OxfamNovib (هولندة)؛ الصندوق الجديد لإسرائيل (الولايات المتحدة)؛ EED (ألمانيا)؛ المجتمع الأوروبي (بلجيكا)؛ صندوق السّلام في الشرق الأوسط (الولايات المتحدة)؛ صندوق نعمي ونحميا كوهن (الولايات المتحدة)؛ مؤسّسة "التعاون"The Welfare Association (الأردن/ سويسرا)؛ Christian Aid (بريطانيا)؛ وتبرعات إضافية من أفراد في إسرائيل والخارج. نحن نقدّر عاليًا جميع الصناديق المانحة وجميع الأفراد المتبرعين ونشكرهم على دعمهم.

الهيئة الإدارية

- د. محمود يزبك، رئيس الهيئة الإدارية
- المحامية سهاد آغا
- د. خالد أبو عصبة
- بروفيسور محمد الحاج يحيى
- د. مسعود حمدان
- المحامية د.هالة خوري-بشارات
- المحامي فؤاد سلطاني

لجنة الرقابة

- المحامي وائل رابي
- المحامي جريس رواشدة

الطاقم

- *المؤسس، المدير العام ومدير الدائرة القانونية،* المحامي حسن جبارين

- *الدائرة القانونية*

المحامون: مراد الصانع، فاطمة العجو، عبير بكر، سهاد بشارة، سوسن زهر أورنا كوهين، علاء محاجنة، حنين نعامنة، رنا عبد عسلي؛ **مخططة المدن والمناطق**: هناء حمدان
مساعد قضائي في النقب: سالم أبو مديغم

متدربون: مراد خطيب، سالم أبو مديغم (حتى نيسان 2009)

- ***قسم الإعلام والعلاقات العامّة***

مديرة القسم: إيفا موسى
مركزّة الإعلام: صلاح محسن
منظومات معلومات، فيديو وموقع الإنترنت: بلال زهرة
محرر (عبرية): ران شبيرا

- ***قسم المرافعة الدولية***

مديرة القسم: رينا جبارين
مركزّة: كيتي هيسكيث
الإعلام الدولي: غبريئيلا روبين
محرّرة إصدارات: منار محمود
متدرّبون: إياد فاطوم، إيما نيهان

- ***القسم الإداري***

المدير المالي: غسان خرعوبة
مديرة إداريّة: فتحيّة حسين
مساعدتان إداريتان: كريستين نصرالله وسوسن داود
القيّمة: سهير كيال
محاسب: بشير جرايسي (حتى آب 2008)